

عودة الرقيب ضرورة تعيد «الهيبة» لجمعيات العمومية حضور ومراقبة كافة الجمعيات بالتسجيل الإلكتروني خيار صرن

**رقابة الجمعيات
ضرورة... وستعزز
قوتها عبر توفير الحماية
لصغار المساهمين**

**إعادة الرقابة
سترفع الاهتمام
بالحضور بنساب
كبيرة جداً**

اعتراف مساهمين يملكون 16% على أحد البنود، ومع ذلك مررت الموافقة ومررت الجمعية، علماً أن من حق المساهمين والجهات كافة التدقيق ومعرفة وجهة نظر كل مساهم، فكيف إذا كانت النسبة 16%!

يمكن حضور أكثر من جهة للجمعيات العمومية بمرونة عالية وسهولة ويسر من خلال الحضور الإلكتروني، فالتطور التقني والتكنولوجي يجب أن يخدم عمليات الرقابة. الحضور لم يعد إلزامياً وشخصياً، فكما يحضر المساهم الإلكتروني يمكن مراقبة وحضور كافة الجمعيات من خلال التسجيل الإلكتروني من جانب أكثر من جهة إشرافية.

حضور الجمعية بشكل مباشر يختلف عن المحاضر التي يتم تدوينها ورفعها للجهات المعنية، والخطوة تستحق التقييم والقرار قبل الدخول في موسم العموميات، حيث سيكون لها أثر إيجابي سوف ينعكس على الشركات والبورصة والمساهمين.

بعض الجمعيات تكون محاطة بنزاعات وخلافات، وهذه النوعية تحتاج رقابة مزدوجة من خلال الرقيب السري والحضور الإلكتروني، وهذا التطور هو امتداد طبيعي لتطور الأدوات وزيادة الاستثمارات ونمو السيولة وكذلك المساهمين.

حضور الرقيب الجمعية يضمن عدالة وحيادية وانضباط في كثير من الملفات، أهمها تسجيل بعض النقاط الجوهرية التي يطرحها الحضور، وهو ما قد يفتح أبواباً للتفتيش والتدقيق على تلك الملفات التي تثار في الجمعيات العمومية.

مراقبة كيفية التعاطي في النقاشات مع صغار المساهمين والردود الكافية على استفساراتهم.

تسجيل التحفظات التي تتم على البنود، ومراجعتها ودراستها والبحث في أسبابها كنوع من الرقابة الاستباقية التي قد تؤشر إلى مشاكل أكبر مستقبلاً، كما هي أعراض بعض الأزمات المبكرة.

تطوير وتعزيز قيمة الجمعية العمومية يعتبر سياج حماية آخر، يعزز من توفير حماية أكثر وتفعيل دور رقابي مهم.

تحفيز المساهمين على الحضور سيتضمن انعقاد الجمعيات من الجولة الأولى، بدلاً من عمليات التأجيل التي تعكس على كثير من الإجراءات اللاحقة في تغيير مواعيد التوزيعات نتيجة إجراءات الشهر وغيرها.

عودة الرقيب سيرصد كثير من الملاحظات والنقاشات الجوهرية التي تمر مرور الكرام مقابل الأغلبية، وقد حدث مؤخراً في إحدى الجمعيات

| كتب حازم مصطفى:

مع دعوات التحفيز والترغيب لصغار المستثمرين والمساهمين بضرورة حضور الجمعيات العمومية، والتأكد على قيمة كل مساهم ودوره، حتى لو لم يكن يملك إلا سهماً واحداً، ثمة مطالب بضرورة وأهمية عودة الرقيب لحضور الجمعية العمومية. مصادر استثمارية شددت على أن المواجهة بين صغار المساهمين وكبار المالك في الجمعيات العمومية، تبدو مواجهة غير متكافئة، وبالتالي كل ملاحظات المساهمين ونقاشاتهم من غير حضور رقابي هي ملاحظات ونقاش غير مجدٍ. وأكدت المصادر على أنه في ظل التطور والتقدم والمراجعة والتقييم المستمر والمتواصل يجب أن يكون ملف «هيبة الجمعية العمومية» حاضراً، ومنحها قيمتها الازمة من خلال الحضور الرقابي. وشددت المصادر على أن مراقبة الجمعيات العمومية لم يعد ترفًا، بل ضرورة واستحقاق كبير وهم واستراتيجي من شأنه أن يعزز الثقة.

وأضافت أن هناك جدوى عالية من حضور الرقيب للجمعيات العمومية، حيث ستحقق كثير من المكاسب، أبرزها:

تحفيز المستثمرين والمساهمين على الحضور، مع القناعة بأن حضورهم سيكون له قيمة وتأثير.

قاعدة المالك يحكم وحقوق الأقلية

الرقابية بأسباب الاعتراض وكذلك الشركة، حتى تتتطور التجربة وتتنفس من أجل المصلحة العامة، كبيئة مُثلّى وجاذبة ومميزة للممارسة الاستثمارية. الشركات عليها الحرث على مسألة المعتبرين عن أسباب الاعتراض، وطلب الملاحظات وتدوينها وتسجيلها في محضر الاجتماع بالتفصيل والأسباب، حتى تكون الشفافية في أعلى مراتبها وهي ميزة إيجابية.

في إحدى الجمعيات العمومية كانت هناك اعترافات من ممثلين لصناديق أجنبية، ولم تؤخذ أراءهم في الحسابان، وتم المضي قدماً في تصفية الشركة مراعاة لمصلحة طرف واحد حشد أغليبية، لكن طالما يتم التحفيز على الحضور يجب أن يكون الرأي الآخر له قيمة قولاً وفعلاً مهما كانت نسبته. في المقابل، على المشاركين أن تكون اعترافاتهم مسببة، ويزودوا الجهات

اقتصاد الكويت 2025... أكثر صلاة ومرونة وقدرة عالية على الصمود

الكويت تملك كل المقومات لتكون «المعجزة الاقتصادية»

| إعداد هدى سالم :



تطبيق حزمة إصلاحات مالية واقتصادية في إطار رؤية 2035، التي تُركز بشكل أساسي على التنويع الاقتصادي، وتحديث البنية التحتية، وتنويع مصادر الإيرادات العامة لتحسين الاستدامة المالية.

وعكست النظرة المستقبلية المستقرة تقدير الوكالة بأن الموازين العامة والخارجية للكويت ستظل قوية جداً على المدى المتوسط مدعومة بمستوى كبير من الأصول المالية الحكومية، مشيرة إلى الأصول ورخص الإصلاح المستمر سيخففان من المخاطر الاقتصادية المرتبطة بالاعتماد الكبير على القطاع النفطي، والتقلبات المحتملة في أسعاره، ومستويات الإنفاق المالي المرتفعة، مع توقعات تسارع النمو الاقتصادي في الكويت ليبلغ متوسطه 2% خلال السنوات (2025-2028) بعد عامين متتالين من الانكماش.

فيتش ونقط القوة

من جهتها أكدت وكالة فيتش للتقديرات الائتمانية في مارس 2025 التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند «AA»، مع نظرية مستقبلية مسـترقة، مبينة أن نقاط القوة الائتمانية تتمثل في الوضع المالي القوي والاحتياطيات الخارجية، وقوة الميزان الخارجي على نحو استثنائي.

وجاء التصنيف مفيداً ببعض العوامل منها الاعتماد الكبير على القطاع النفطي، وضخامة حجم القطاع العام الذي قد يشكل مصدراً للضغط المالي على المدى الطويل، رغم ظهور بوادر تقدم محرز في مسار الإصلاحات في ذلك الوقت.

وتوقعت «فيتش» ارتفاع صافي الأصول الأجنبية السيادية إلى 601% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025، مقارنة بنحو 582% من الناتج المحلي الإجمالي في 2024، مرحلة إقرار الدولة الخليجية لقانون السيولة / الدين العام وهو ما تم في الشهر ذاته.

وبعد ذلك تأكيد الوكالة التصنيف في سبتمبر الماضي؛ بدعم متانة الأوضاع المالية المحلية والميزان الخارجي القوي بشكل استثنائي، مرحلة عودة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت بنسبة 1.7% في عام 2025 وذلك بعد عامين متتالين من الانكماش نتيجة تخفيضات إنتاج النفط التي أقرتها مجموعة (أوبك+)، فضلاً عن بقاء معدل التضخم السنوي دون مستوى 3% خلال الفترة (2025-2027).

وتوقعت «فيتش» ارتفاع صافي الأصول الأجنبية السيادية إلى 607% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2025، مُرجحة ارتفاع نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 2.9% في السنة المالية 2024/2025 إلى 12% في السنة المالية 2027/2028، ولكن ستظل مستويات الدين أقل بكثير من الوسيط الحسابي للدول ذات التصنيف السيادي والبالغ 52.4% من الناتج المحلي

يتمتع الاقتصاد الكويتي بمميزات عديدة قلماً تتوافر في اقتصادات أخرى ، حيث يستمد قوته بالدرجة الأولى من الصلاة والمرنة والقدرة العالمية على الصمود ، المدعوم بالقوة المالية للدولة وحرص الحكومة على الإنفاق . قاعدة عرضية وكبيرة من القطاع الخاص حققت نتائج جيدة في العام الحالي بأغلبية من السوق الكويتي ، سواء المالي أو التشغيلي من خلال المناقصات والأعمال والأنشطة والمشروعات التي تطраها الحكومة .

كثير من الشركات المدرجة في البورصة تحديداً كنموزج والتي لديها انتشار في عشرات الأسواق أكدت بالأرقام أن 75% من أعمالها من السوق الكويتي ما يعكس حجم قوة السوق المحلي والإنفاق الرأسمالي .

في ظل المعطيات الإيجابية والتعديلات التشريعية والإقبال العالمي على الحضور في السوق الكويتي فإن هناك آراء اقتصادية متفائلة استناداً لما تملكت الكويت من رؤية وحضور على أنها قادرة على أن تكون المعجزة الاقتصادية المقبلة .

ومع بدء العد التنازلي لانتهاء عام 2025 ، يأتي الاقتصاد الكويتي كأحد أكثر الاقتصاديات في المنطقة حضوراً في تقارير المؤسسات الدولية وأهمية في الوقت ذاته .

إنجع العديد من كبرى مؤسسات التصنيف على الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة على صعيد الإصلاحات التي تبنيها تعتبر من أهم وأبرز الأسباب التي دفعت الاقتصاد الكويتي لتحقيق معدلات نمو إيجابية وبروزه ضمن دائرة اهتمام وكالات التصنيف الائتماني ، التي أثبتت على التغيير . وجدير ذكره تنوّع قرارات تلك المؤسسات على مدار العام بين تأكيد ورفع التصنيف السيادي لدولة الخليجية، وتأكيد التعافي الاقتصادي، ومناقشة وضع الأصول الأجنبية، والوضع المالي والاقتصادي، فضلاً عن مناقشة أوضاع الموازنين العامة، والإصلاحات المقررة .

ومعروف مالياً واقتصادياً أن تقييم المؤسسات ووكالات التصنيف العالمية يكتسب أهمية بالغة لأي اقتصاد؛ لقدرته على توجيه أنظار وتحركات المساهمين على مستوى العالم؛ إذ يبني الكثير من المستثمرين قراراتهم في ضوء آراء وتقييم تلك المؤسسات .

ستاندرد آند بورز

رفعت وكالة ستاندرد آند بورز في نوفمبر 2025 التصنيف السيادي للكويت من «AA-» إلى «A+» مع الإبقاء على نظرة مستقبلية مستقرة؛ بدعم إصلاحات المالية العامة، بينما إقرار ضريبة إضافية بحد أدنى 15% للشركات متعددة الجنسية، وقانون التمويل والسيولة الذي تم إقراره في مارس 2025 ويسهل لترتيبات تمويل شاملة للموازنة العامة على المديين المتوسط والطويل .

ورجحت الوكالة مواصلة العمل على خطة تمويل متوسطة الأجل لتوسيع مصادر الإيرادات غير النفطية، واستمرار

ثناء عالمي مؤسسي على الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الاقتصادية

إجماع من وكالات التصنيف على النظرة المستقبلية الإيجابية المستقرة

نظام سعر صرف الدينار الكويتي يدعم الاستقرار المالي والنقد

كفاءة عالية لـ«البنك المركزي» ونجاح يحقق الثقة في صرونة خفض الفائدة تدريجياً



المدعومة بنمو نشاط الإنماء ومشروعات البنية التحتية الكبيرة.

وربح «الدولي» أن يظل النمو الاقتصادي مستقراً عند 2.7% خلال الفترة 2027-2026، مبيناً أن الآفاق الاقتصادية طويلة الأجل تعتمد على التنفيذ الناجح للإصلاحات الهيكلية

وجهود تنمية النشاط الاقتصادي.

ورفع توقعاته لنمو اقتصاد الكويت إلى 2.7% في العام الحالي؛ بدعم بارتفاع صادرات النفط، معبراً قانون الدين العام خطوة هامة نحو تخفيف الضغوط المالية.

إشادة بالإصلاحات وتوقع المزيد

أشادت المؤسسات الدولية بالإصلاحات التي طبقتها الكويت خلال عام 2025، أبرزها توسيع نطاق ضريبة دخل الشركات في يناير/كانون الثاني 2025 لتغطي الشركات متعددة الأطراف الكبرى بنسبة 15%， إلى جانب إقرار قانون الدين العام الجديد في مارس 2025، الذي أتاح للحكومة إصدار سندات لأول مرة منذ نحو عقد.

كما أشادت كبرى المؤسسات العالمية بمهنية البنك المركزي العالمي في كل خطواته وقراراته وإجراءاته المرنة في ملف الفائدة وقوته في تجنب الدينار الكويتي لأي مضاربات ضارة وحفظه على استقراره مقابل العملات العالمية ونجاحه في إدارة ملف الربط في سلة العملات العالمية وثناها على استقرار نظام سعر صرف الدينار الكويتي المربوط بسلة عملات بما يدعم الاستقرار المالي والنقد، فضلاً عن الإشادة بمتانة القطاع المصرفي الكويتي، والمصدات المالية القوية للدولة.

وجدير ذكره الخطوات المستقبلية الهادفة نحو تسريع تطبيق المزيد من الإصلاحات بما يعزز التنوع الاقتصادي والاستدامة المالية، ويشجع المنافسة، ويدعم النمو غير النفطي سيقود الاقتصاد الكويتي لأفاق جديدة نامية.

عجز المالي العام للحكومة المركزية إلى 7.8% من الناتج المحلي في السنة المالية 2025/2026، مقارنة بـ2.2%

في 2024: نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية، كما يتوقع تراجع فائض الحساب الجاري إلى 26.5% من الناتج المحلي في 2025، مقابل 29.1% في 2024.

وفي أكتوبر، رفع صندوق النقد توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي للكويت خلال عام 2025 إلى 2.6% بدلاً

من التوقعات الصادرة في شهر مايو الماضي التي قدرت

النمو بـ1.9%， ورجح تسارع نمو الاقتصاد لعام 2026

عن 3.9%， مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة 3.1%.

وأعقب ذلك، تأكيد الصندوق خلال الشهر الحالي بدء مسار التعافي الاقتصادي خلال 2025، مع توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.8% في 2026، مع توقعات استمرار تراجع معدل التضخم، وتراجع فوائض الحساب الجاري إلى 22.9% في 2025 وـ19.1% في 2026؛ مدفوعة بانخفاض أسعار النفط، بينما ظلت الاحتياطيات

الخارجية قوية.

وأشارت بعثة الصندوق إلى تحسن أداء الموازنة العامة رغم انخفاض الإيرادات النفطية، مع تراجع العجز إلى 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2024/2025؛ مدفوعاً بترشيد الأجور وخفض دعم الطاقة وزيادة الإيرادات غير النفطية، مرجحة وصول العجز إلى 8.7% من الناتج المحلي في 2025/2026، وـ9.4% في 2027/2026، وتوسيعه إلى 11.5% بحلول 2031/2032.

البنك الدولي

توقع مجموعة البنك الدولي أن يت sapi النمو الاقتصادي للكويت بشكل كبير ووصوله إلى 2.2% في عام 2025، مقارنة بـ2.9% في العام السابق، وـ3.6% في عام 2023؛ مدفوعاً بالإلغاء التدريجي لسقوف الإنتاج التي أقرتها «أوبك+» والتوسيع في القطاعات غير النفطية

. والإجمالي المتوقع لعام 2027.

موديز والنظرة المستقرة

وفي نوفمبر الماضي أعلنت وكالة موديز للتصنيف الائتماني استكمال المراجعة الدورية للتصنيف السيادي للكويت «A1» مع نظرة مستقبلية مستقرة، مُستندة لمصادر مالية ضخمة واحتياطيات نفطية ذات تكاليف إنتاج منخفضة، وأصول مالية حكومية بأكثر من 600% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السنة المالية

.2024

ورغم ذلك توقعت الوكالة اتساع العجز المالي في الكويت إلى 14% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2025 التي تنتهي في مارس المقبل، من 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2024، وأن يظل مستوى 14%- من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2026.

وعزت «موديز» توقعاتها إلى افتراض متوسط سعر برميل النفط عند 69 دولاراً في العام الحالي، وـ60 دولاراً في العامين المقبليين، مقابل 81 دولاراً في 2024؛ لذا من المرجح زيادة عبء الدين الحكومي لأكثر من 20% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية السنة 2026 من أقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2024.

كابيتال إنجلانس

أما وكالة كابيتال إنجلانس فقد أكدت دورها التصنيفات الائتمانية السيادية لدولة الكويت طويلاً الأجل بالعملية الأجنبية والمحلية عند «A+»، وقصير الأجل عند «A1»، مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة.

وعزت القرار إلى استمرار قوة الأسس المالية والاقتصادية لدولة الكويت، ولا سيما المركز الخارجي القوي، وتوفّر الأصول المالية الكبيرة، وانخفاض مستويات الدين

الحكومي، إلى جانب متانة القطاع المصرفي.

صندوق النقد يؤكد مؤشرات التعافي

فيما كشف صندوق النقد الدولي في سبتمبر الماضي عن مؤشرات تعافي اقتصادي تشهدتها الكويت؛ مدفوعة بزيادة إنتاج النفط وقوة النمو غير النفطي، مبيناً أن بوادر التعافي ظهرت مع ارتفاع الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1% سنوياً في الربع الأول 2025، متوقعاً وصول النمو لـ2.6% نهاية العام، وزيادة نمو القطاع النفطي بنسبة 2.4% وارتفاع النمو غير النفطي إلى 2.7%.

وأشار إلى أن التضخم في الكويت يواصل مساره نحو الاعتدال، متوقعاً وصول التضخم الكلي إلى 2.2% في 2025؛ بدعم الاستقرار النسبي في أسعار الواردات.

كما تطرق الصندوق إلى أن تراجع أسعار النفط يضغط على رصيد المالية العامة والحساب الجاري، متوقعاً ارتفاع

قطاع مصافي مثنين وقوى بمعدان مالية قوية ورأوية داعمة للنمو والتنمية الاقتصادية

البورصة... 13.2% نمو في قيمة السيولة المتداولة

**مكاسب هادئة تعكس
الشراء الاستثماري استعداداً
للاستفادة من زخم أرباح 2025**

**القيمة السوقية
ترتفع 37.3 مليون دينار
لتبلغ 53.730 مليار**

**٢٧.٧٥٪ مكاسب الرئيسي
٥٠ مؤشر السوق الأول
٢٢.٠٦٪**

كبرى التي ستقود النشاط لفترات طويلة.

أمس نمت الصفقات 9.1 %، وكمية الأسهم المشمولة بالتداول 9.3 %، وقيمة التداول 13.2 %، وأغلقت القيمة السوقية عند 53.730 مليون دينار بمكاسب 37.3 مليون دينار. تباينت المؤشرات في اتجاهات متضادة بين صعود وهبوط، عاكسة وجهات النظر المختلفة تجاه تقديرات الأسهم حالياً ومستقبلاً، لكن الفجوة ضئيلة بين الاتجاهين، حيث تراجعت أسهم 60 شركة مقابل ارتفاع 52 شركة أخرى واستقرار 22.

وتفصيلياً، ارتفع مؤشرها السوق الأول والعام بنسبة 0.05 % و 0.07 % على التوالي، ونما "الرئيسي" بـ 0.13 %، بينما انخفض "الرئيسي" 50 % بنحو 0.03 %، عن مستوى الأحد. سجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 73.19 مليون دينار، وزعت على 266.99 مليون سهم، بتنفيذ 18.33 ألف صفقة. وشهدت الجلسة ارتفاع 8 قطاعات في مقدمتها الرعاية الصحية بـ 2.42 %، بينما تراجع 4 قطاعات على رأسها التأمين بـ 1.61 %، واستقر قطاع منافع.

وبالنسبة للأسهم، فقد ارتفع سعر 51 سهماً على رأسها

"تحصيلات" بـ 16.56 %، بينما تراجع سعر 60 سهماً في

مقدمتها "أصول" بواقع 7.78 %، واستقر سعر 22 سهماً.

وجاء سهم "جي إف إنتش" في مقدمة نشاط الكمييات

بحجم بلغ 23.07 مليون سهم؛ عقب تنفيذ صفقة شراء 10 ملايين سهم خزينة، فيما تصدر السيولة سهم "بيتك"

بقيمة 9.17 مليون دينار.

مؤشر الرئيسي 50 مكاسب بلغت 27.54 %، والأول 22.06 %، وهي من أعلى المؤشرات على مستوى المنطقة، ما سيضمن أن تبقى بورصة الكويت من الأسواق الجاذبة للمستثمرين وأصحاب الملاعة والسيولة.

وعلى صعيد مؤشر السوق الأول يمكن التأكيد على أنه سوق الأسهم الثقيلة وشركات النخبة، والتي يسيطر على

تعاملاته السيولة الأجنبية والمؤسسية.

بالرغم من أن ما تبقى من العام الحالي هي 6 جلسات تقوياً، وبمقاييس وحسابات البعض تعتبر تحصيل حاصل، إلا أن الشركات تواصل نشاطها حتى اللحظات الأخيرة، والسوق يشهد نمواً في مستويات السيولة، ونشاط مكثف على العديد من الشركات والأسهم المختلفة التي لا تزال تشهد بناء مراكز.

فيما تعتبر مصادر أن المرحلة الحالية والتي تسبق الإعلانات الرسمية هي الفرصة الأبرز للتمرکز وبناء الموقف الاستثمارية متوسطة وطويلة الأجل للاستفادة من زخم الإعلانات الجيدة التي سيكون بعضها مرتبطة بتوصية التوزيعات عن العام 2025.

ما بين صراع الشركات لتنمية أعمالها وتجهيز أذرعها التابعة والزميلية لمواكبة استحقاقات المرحلة المقبلة التي سيتم تدشينها بمشروع ميناء مبارك كأحد المشاريع العملاقة تنموياً، تتوقع مصادر مصرية أن يستهل 2026 بموجة زخم مرتبطة بملف التمويل العقاري والمشاريع

تختلطوا ببورصة الكويت بثبات نحو إغلاق عام مالي متميز على صعيد العواثر، برغم حجم التحديات والهزات التي هبت على الأسواق المالية ومن بينها بورصة الكويت من بداية السنة الحالية، سواء ملف الرسوم الجمركية أو انهيار الأسواق العالمية، أو حرب الـ 12 يوماً، لكن بورصة الكويت شكلت ملذاً آمناً في كل المحطات والمفاصل الأساسية.

حجم السيولة المتداولة من بداية العام الحالي حتى نهاية نوفمبر الماضي، والتي بلغت نحو 24.8 مليار دينار كويتي بأغلبية مؤسسية للكويتيين، وكذلك سيولة أجنبية من مؤسسات ومحافظ وصناديق عالمية وأفراد وخليجيين، كلها تلتقي على مؤشر من التفاؤل والثقة مقابل تراجعات حادة شهدتها بعض الأسواق التي فقدت مليارات من قيمتها السوقية.

عودة مؤشرات البورصة أمس للتحسين، وفي ذات الوقت تحقيق مكاسب هادئة، هي عامل قوة واطمئنان وتفاؤل في ذات الوقت، حيث أن عملية هدوء السيولة، وفقاً لافتراضات المراقبين، تتعلق بترقب وانتظار الفرصة.

أمس نمت مستويات السيولة في السوق بنسبة 13.2 %، وحققت البورصة مكاسب سوقية هادئة ومتزنة بلغت 37.3 مليون دينار كويتي، حيث بلغت القيمة الرأسمالية أمس 53.730 مليار دينار كويتي.

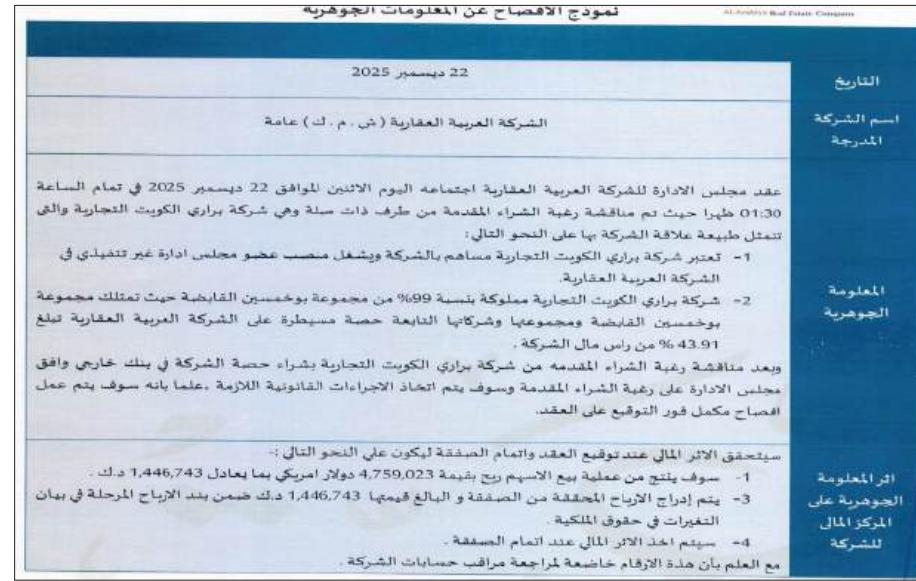
مؤشرات البورصة الرئيسية حققت قفزات قياسية

كتب محمود محمد :

كم قيمة الصفقة الإجمالية؟ «العربية»: بيع حصة في بنك خارجي بربح متوقع 1.4 مليون دينار

بوخمسين القابضة ومجموعتها وشركاتها التابعة تمتلك حصة مسيطرة بـ "العربية العقارية" تبلغ 43.91 % من رأس المال. وقالت الشركة إن الأثر المالي لذلك يتمثل في ربح من عملية بيع الأسهم بقيمة 4.76 مليون دولار أمريكي بما يعادل 1.45 مليون دينار كويتي، وسيتم إدراج الأرباح المحققة من الصفقة وبالبالغ قيمتها 1.45 مليون دينار ضمن بند الأرباح المرحلية في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

وأوضحت أنه سيتم أخذ الأثر المالي عند إتمام الصفقة، علماً بأن هذه الأرقام خاضعة لمراجعة مراقب حسابات الشركة.



أعلنت الشركة العربية العقارية موافقة مجلس إدارتها على رغبة الشراء المقدمة من شركة باري الكويت التجارية بشراء حصة الشركة في بنك خارجي. جاء ذلك عقب عقد مجلس الإدارة اجتماعاً لمناقشة رغبة الشراء المقدمة من طرف ذات صلة وهي شركة باري الكويت التجارية والتي تعتبر مساهم بالشركة وتشغل منصب عضو مجلس إدارة غير تنفيذي في الشركة العربية العقارية.

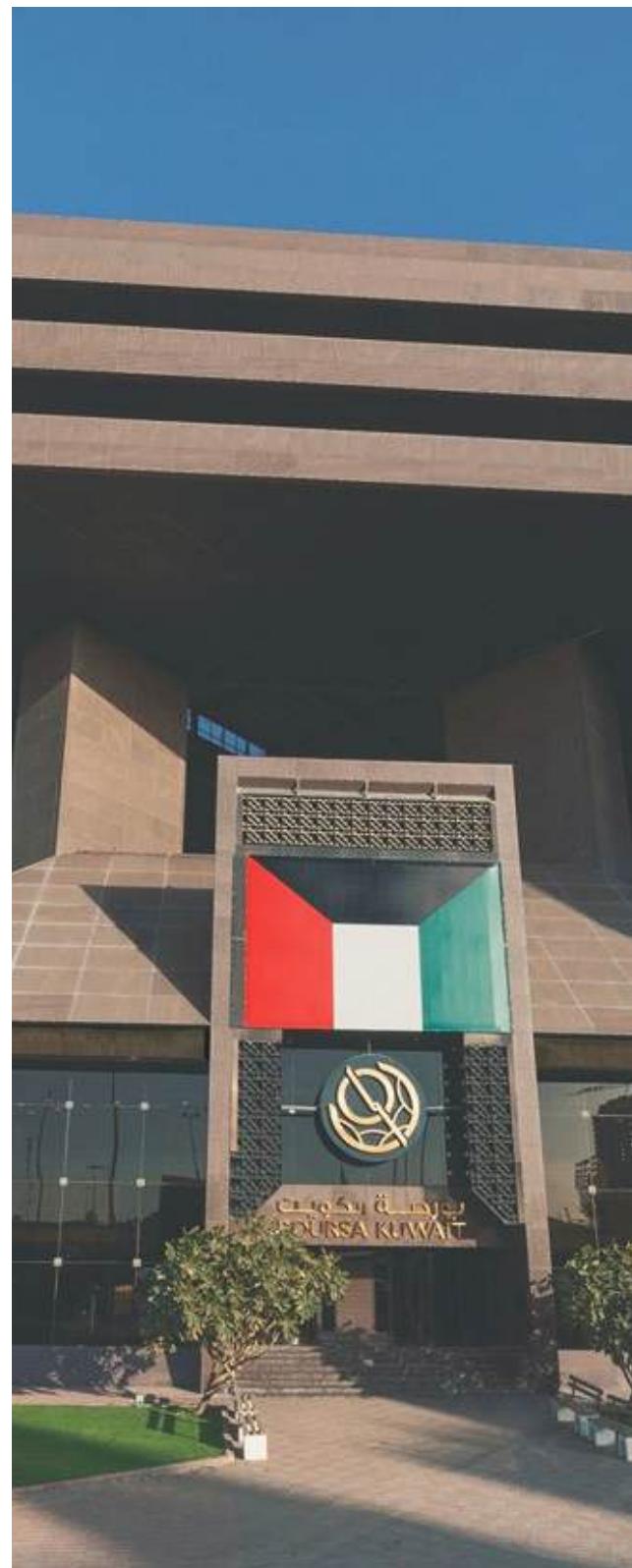
كما تعد شركة باري الكويت التجارية مملوكة بنسبة 99 % من مجموعة بوكس بوكس إدراة غير تنفيذي في الشركة العربية العقارية.

افتتاح البورصة



تجديد ترخيص صندوق بوابة الخليج

أصدرت هيئة أسواق المال القرار رقم (215) لسنة 2025 بشأن تجديد ترخيص نظام استثمار جماعي لصندوق بوابة الخليج. ووفق بيان الهيئة، تم تجديد ترخيص نظام استثمار جماعي لصندوق بوابة الخليج، لمدة 3 سنوات قابلة للتجديدي، اعتباراً من تاريخ 20 مارس 2026. وطالبت الهيئة الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية. وجاء ذلك بعد الاطلاع على القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتها؛ وشهادة ترخيص نظام استثمار جماعي لصندوق بوابة الخليج رقم (0013/2014/LCIS) الصادرة بتاريخ 20 مارس 2023. يأتي ذلك إلى جانب طلب شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي لتجديد ترخيص صندوق بوابة الخليج؛ وبناءً على القرار رقم (04) لسنة 2025 بشأن تعديل صلاحيات الاعتماد النهائي لإجراءات عمل قطاع الإشراف الصادر بتاريخ 23 يناير 2025.



زيادة رأس مال «كفيك» 5.3 ملايين لمساهمي رسamil

أعلنت شركة كفيك للاستثمار موافقة هيئة أسواق المال على زيادة رأس مال الشركة من 24.55 مليون دينار إلى 29.89 مليون دينار. وأوضحت الشركة أن الزيادة عينية بـ 5.34 مليون دينار، وبنسبة 21.76 % من رأس مال الشركة المصدر والمدفوع، وذلك من خلال إصدار عدد 53.42 مليون سهم جديد تُصدر بالقيمة الإسمية 100 فلس كويتي للسهم الواحد مع علاوة إصدار.

وأضافت «كفيك» أنه سيتم تخصيص هذه الأسهم لمساهمي شركة رسamil للاستثمار بنسبة 0.2963439913 سهم من أسهم شركة كفيك للاستثمار مقابل كل سهم من أسهم شركة رسamil للاستثمار، وذلك بهدف الاندماج بطريق الضم بين شركة كفيك للاستثمار (الداجمة) وشركة رسamil للاستثمار (المندمجة).

«البنك المركزي» سندات بقيمة 100 مليون دينار

أعلن بنك الكويت المركزي، الاثنين، تخصيص إصدار سندات وتورق بقيمة 100 مليون دينار. وبلغ معدل العائد على تلك السندات نحو 3.75 %، فيما بلغ أجلها 6 أشهر.



إفصاحات البورصة

«معامل» توقيع 3 مناقصات بقيمة 17.8 مليون دينار كويتي

رقم 3 (400 مكتب) في منطقة الأحمدية؛ وذلك بقيمة إجمالية 6.42 مليون دينار كويتي ولمدة 16 شهراً. ووّقت الشركة عقد المناقصة رقم RF 2142697 وتعلق بمشروع إنشاء مجمع مكاتب جديد - مبني رقم 2 (400 مكتب) في منطقة الأحمدية؛ وذلك بقيمة إجمالية 5.72 مليون دينار كويتي ولمدة 16 شهراً. وحسب آخر بيانات معلنة، فقد حققت الشركة ربحاً بقيمة 1.37 مليون دينار أول 9 أشهر من عام 2025، بانخفاض سنوي 28% عن قيمتها في الفترة المماضية من العام السابق البالغة 1.90 مليون دينار.

أعلنت الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات توقيع 3 عقود لمناقصات مع شركة نفط الكويت بإجمالي قيمة تبلغ 17.87 مليون دينار كويتي. وتعلق المناقصة الأولى رقم RFP 2142699 بمشروع إنشاء مجمع مكاتب جديد - مبني رقم 4 (400 مكتب) في منطقة الأحمدية؛ وذلك بقيمة إجمالية 5.72 مليون دينار كويتي، ومرة الإنجاز 16 شهرًا. كما تم توقيع عقد المناقصة رقم RF 2142698 الخاصة بمشروع إنشاء مجمع مكاتب جديد - مبني

على الحساوي يتخارج من كفيك بنسبة 5.48%

كشف تقرير بورصة الكويت للتغير في الإفصاح عن وجود تغير في هيكل ملكية شركة مدرجة. تمثل التغير في تخارج المساهم علي عبدالرحمن الحساوي من ملكيته غير المباشرة في شركة كفيك للاستثمار التي كانت تبلغ 5.489%， كما في تعاملات الأحد. ويبلغ رأس مال «كفيك» 24.54 مليون دينار موزعاً على 245.49 مليون سهم، وتمتلك شركة المستقبل القابضة أكبر نسبة بالشركة تقدر بـ 21.69%， ويليها شركة عبدالله الحمد الصقر وإخوانه بـ 16.15%.

«سفن»: أمر تغييري بقيمة 3.3 مليون دينار

أعلنت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن الموافقة على إصدار الأمر التغييري رقم (1) من الجهاز المركزي للمناقصات العامة، بخصوص مناقصة تابعة لوزارة الكهرباء والماء والطاقة المتعددة. يتعلق ذلك بمناقصة إصلاح الغلايات ومساعداتها في محطة الدوحة الشرقية لتوليد القوى الكهربائية وتقدير المياه، وصدر الأمر التغييري بالزيادة على قيمة العقد بمبلغ 3.32 مليون دينار.

وتوقعت الشركة أن يتمثل الأثر المالي لتلك المعلومة الجوهري في تحقيق أرباح تشغيلية سوف يتم إدراجها ضمن البيانات المالية للشركة من عام 2026 وحتى 2027.

«الجزيرة»: 16.65% تقدموا لعرض الاستحواذ

أعلنت شركة طيران الجزيرة انتهاء فترة تجميع أسهم المساهمين الراغبين بالمشاركة في عملية الاستحواذ الاختياري على أسهمها، مبينة أن شركة بودي للعتماد العقارية استحوذت على 16.65% من إجمالي رأس مال «الجزيرة» متمثلة في 36.64 مليون سهم.

وأشارت «الجزيرة» إلى أن تلك الأرقام ليست نهائية؛ لحين قيام الشركة الكويتية للمقاولة بالتأكيد لمدير

«جي إف إتش» شراء 10 ملايين سهم خزينة

يعادل 7.285% من الأسهم الصادرة وذلك حتى تاريخ 21 ديسمبر 2025. ذكرت «جي إف إتش» أن نسبة الأسهم المشتراء حديثاً مثلت 0.261% من رأس المال المصدر، وبلغ متوسط سعر الشراء 0.625 دولار أمريكي، فيما بلغ عدد الأسهم المتبقية للشراء 104.05 مليون سهم.

أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية للمساهمين والأسواق شراء 10.01 مليون سهم من أسهمها (أسهم خزينة). وأوضحت المجموعة أن عدد أسهم الخزينة ارتفع بعد عملية الشراء من 269.21 مليون سهم بما يعادل 7.024% من الأسهم الصادرة، إلى 279.21 مليون سهم بما

«الكويتية للاستثمار» توقيع مذكرة لدعم إبتكار الاستثمار والإنماء الزراعي

وقعت الشركة الكويتية للاستثمار مذكرة تفاهم مع الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي. وتعكس تلك المذكرة؛ بحسب البيان، التزام الطرفين بتطوير شراكات استراتيجية طويلة الأمد، وتعزز من جهود الأمن الغذائي، وتدعم الإبتكار والاستدامة في القطاع الزراعي، وتحقيق تبادل المعرفة والخبرات بين الجانبين لتحقيق أفضل النتائج الاستثمارية والتنموية.

كما تتيح تلك المذكرة للطرفين دراسة المشاريع المحتملة وفق أعلى المعايير المهنية والاستثمارية، وتعزيز من كفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية ذات العائد الاقتصادي والتنموي المشترك.

«أرزان»: تبني خطة لتعزيز كفاية رأس المال وتعديل كيان شركة محاصة

على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية المختصة. كما وافق المجلس على تبني خطة تهدف إلى تعزيز نسبة مدي كفاية رأس المال للمجموعة؛ وفقاً لتعليمات هيئة أسواق المال في هذا الشأن.

ونوهت «أرزان» بأنه سيتم الإفصاح عن أي آثار مالية جوهيرية أو تطورات متعلقة بها في حينه؛ وذلك وفقاً لمتطلبات الإفصاح المعتمدة.

وافق مجلس إدارة شركة مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار على تبني خطة لتعزيز نسبة مدي كفاية رأس المال، وتغيير الشكل القانوني لشركة محاصة تابعة، من خلال تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة جديدة، ونقل كافة الأصول والحقوق والالتزامات الخاصة بتلك الشركة إلى الشركة الجديدة.

يأتي ذلك بعد استيفاء الإجراءات النظامية والحصول

«المركز»: سداد سندات بقيمة 35 مليون دينار

أعلنت شركة المركز المالي الكويتي السداد الكامل للسندات التي قامت بإصدارها في 20 ديسمبر 2020، والبالغ قيمتها الإجمالية 35 مليون دينار كويتي.

حل استحقاق هذه السندات في 20 ديسمبر 2025، وقامت الشركة بصفتها المصدر بالوفاء الكامل بمبلغ الأصل وفقاً لشروط الإصدار.

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يسجل ارتفاعه الثالث على التوالي ويستعيد مستويات 10500 نقطة

بنسبة 5.98 %، لينهي الجلسة بسعر 8.17 ريال، وكان المركز الثاني لسهم «الخدمات الأرضية» الذي هبط 5.96 %.

الأسهم الأكثر نشاطاً

وتصدر سهم «أرامكو السعودية» نشاط الأسهم من حيث القيمة، بـ 297.41 مليون ريال، وجاء سهم «الراجحي» ثانياً بقيمة تداول بلغت 153.75 مليون ريال.

وعلى صعيد الأسهم النشطة بالكمية، جاء سهم «أمريكانا» بالصدارة بكمية تداول بلغت 32.83 مليون سهم، وحل سهم «أرامكو السعودية» بالمركز الثاني بكمية بلغت 12.54 مليون سهم. السوق الموازي يتراجع 0.78 % وشهد السوق الموازي أداءً سلبياً بنهاية جلسة الاثنين ليغلق مؤشر (نمو حد أعلى) متراجعاً 0.78 % بما يعادل 183.55 نقطة ليهبط مستوى 1.1 23,271.1 نقطة.

وسجل قطاع الاتصالات ارتفاعاً نسبته 0.88 %.

وشهدت بقية القطاعات أداءً سلبياً، وسجل قطاع التطبيقات وخدمات التقنية أعلى الخسائر بعد هبوطه 1.09 %، وأغلق قطاع الطاقة متراجعاً 0.33 % ليخالف أداء القطاعات الكبرى.

الأشعل ارتفاعاً وانخفاضاً

شهد السوق تحقيق 78 شركة مكاسب بتعاملات الأمس، مقابل تراجع أسهم 177 شركة، فيما استقرت أسهم 11 شركة، حيث يضم السوق 266 ورقة مالية مدرجة.

وتصدر سهم «المراكز الكندي الطبي» الأسهم الرابحة بتعاملات الاثنين بنسبة 6.3 %، ليغلق بسعر 6.41 ريال، تلاه سهم «معادن» في المركز الثاني بارتفاع نسبته 5.3 %، فيما كان سهم «كيمانول» الأبرز بين الأسهم المتراجعة

واصل سوق الأسهم السعودية «تداول» أداءه الإيجابي بنهاية جلسة الاثنين؛ ليسجل ارتفاعه الثالث على التوالي، بدعم 3

قطاعات كبرى بقيادة قطاع البنوك الأعلى وزناً بالمؤشر. وأنهى المؤشر العام للسوق «تاسي» تعاملاته مرتفعاً 0.65 % مضيفاً 67.67 نقطة إلى رصيده، صعد بها إلى مستوى 10,552.26 نقطة، ليسترد مستويات 10500 نقطة مرة أخرى. وارتفعت قيم التداول إلى 3.49 مليار ريال، مقابل 2.59 مليار ريال بالجلسة السابقة، وصعدت الكميات إلى 184.6 مليون سهم، مقارنة بـ 127.42 مليون سهم تم التداول عليها بنهاية جلسة الأحد.

9 قطاعات باللون الأخضر

وجاء إغلاق 9 قطاعات باللون الأخضر، بقيادة قطاع المواد الأساسية الذي صعد 1.5 %، وارتفع قطاع البنوك 1.41 %.



«تداول»: ملكية الأجانب في سوق الأسهم تتراجع 3.18 مليار دولار خلال أسبوع

تراجع قيمة الأسهم المملوكة للأجانب بسوق الأسهم السعودية «تداول»، خلال الأسبوع الماضي المنتهي بتاريخ 18 ديسمبر 2025، مقارنة بالأسبوع السابق؛ بضغط من المستثمرين المؤهلين.

وكشف التقرير الأسبوعي لـ «تداول»، تراجع قيمة ملكية الأجانب بالأسهم السعودية بواقع 11.94 مليار ريال، بما يعادل 3.18 مليار دولار.

وهيّبت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب خلال الأسبوع الماضي إلى 414.09 مليار ريال، مقابل 426.03 مليار ريال بال أسبوع السابق، المنتهي في 11 ديسمبر 2025.

وسجلت قيمة ملكية المستثمرين المؤهلين بالأسهم السعودية تراجعاً بلغ 8.95 مليار ريال للأسبوع السابق.

وكشف التقرير الأسبوعي لـ «تداول»، تراجع قيمة الأسهم المملوكة للمستثمرين السعوديين 128.19 مليار ريال، إلى 8.280 تريليون ريال، مقابل 8.408 تريليون ريال بنهاية الأسبوع السابق.

وتراجعت قيمة الأسهم المملوكة للمستثمرين الخليجيين بواقع 1.51 مليار ريال إلى 72.05 مليار ريال، مقارنة بـ 73.56 مليار ريال بنهاية الأسبوع السابق.

وسجل المؤشر العام للسوق «تاسي» تراجعاً نسبته 2.48 %، بالأسبوع المنتهي في 18 ديسمبر 2025، في ظل هبوط جماعي للقطاعات، وسط تحسن السيولة مقارنة بالأسبوع السابق.

الأفراد يدعمون مشتريات السعوديين الأسبوعية واتجاه بيعي للأجانب والخليجيين

شهدت التعاملات الأسبوعية للمستثمرين في سوق الأسهم السعودية تسجيل المستثمرين الأجانب والخليجيين صافي بيع خلال تعاملات الأسبوع الماضي، المنتهي يوم 18 ديسمبر 2025، مقابل صافي شراء للمستثمرين السعوديين بدعم تعاملات الأفراد.

وسجل الأجانب والخليجيون صافي بيع في السوق السعودي بواقع 54.12 مليون ريال و43.12 مليون ريال على التوالي في الأسبوع الماضي، مقابل صافي مشتريات للمستثمرين السعوديين بقيمة 97.24 مليون ريال، بحسب بيانات التقرير الأسبوعي الصادر عن تداول السعودية.

وقام الأجانب بتنفيذ عمليات شراء في السوق الرئيسية بقيمة 8.68 مليار ريال، تشكل 46.48 % من مجمل المشتريات الأسبوعية، مقابل عمليات بيع إجمالية بقيمة 8.74 مليار ريال، تمثل 46.77 % من المبيعات الأسبوعية في السوق.

وتتأثر الأجانب في الأسبوع الماضي بتعاملات المستثمرين المؤهلين؛ الذين سجلوا صافي بيع بقيمة 85.56 مليون ريال، فيما اتجه المستثمرين المقيمين للشراء بصافي 24.18 مليون ريال.

وبالمثل، غلب البيع على تعاملات الخليجيين في سوق الأسهم السعودية بإجمالي 366.78 مليون ريال خلال تعاملات الأسبوع الماضي، مقابل مشتريات إجمالية بلغت 323.66 مليون ريال.

وفي المقابل، نفذ المستثمرون السعوديون عمليات شراء بقيمة 9.68 مليار ريال، تمثل 51.79 % من إجمالي المشتريات في السوق الأسبوع الماضي، مقابل عمليات بيع بواقع 9.58 مليار ريال، تعادل 51.27 % من عمليات البيع.

ودعم الأفراد تعاملات السعوديين الأسبوع الماضي؛ بتسجيلهم صافي شراء بقيمة 726.67 مليون ريال؛ نتيجة عمليات شراء إجمالية بواقع 7.3 مليار ريال، مقارنة مع مبيعات بواقع 6.57 مليار ريال.

فيما غلب البيع على تعاملات المؤسسات السعودية بصافي 629.44 مليون ريال؛ نتيجة فارق مشتريات إجمالية بقيمة 2.37 مليار ريال، مقابل مبيعات بـ 3 مليارات ريال.

بورصات خليجية

أوسمه دبي تضييف 8.69 مليار درهم لقيمة سوقية

% و 0.52 % على التوالي. سجلت القيمة السوقية الإجمالية لأوسمه سوق دبي المالي مكاسب قوية بنهاية تعاملات الأمس، حيث ارتفعت بنسبة 0.88 % لتصل إلى 993.057 مليار درهم، مقارنة بـ 984.363 مليار درهم في الجلسة السابقة. ووفق بيانات السوق، يمثل هذا الارتفاع زيادة في ثروة الشركات المدرجة بقيمة إجمالية بلغت 8.69 مليار درهم في جلسة واحدة.

جاء هذا النمو مدفوعاً بالأداء الاستثنائي للقطاع المصرفي وقطاع العقارات، اللذين نجحا في قيادة المؤشر العام للصعود بنسبة 0.71 % ليغلق عند مستوى 6,157.90 نقطة. رغم هدوء مستويات السيولة التي بلغت 634.5 مليون درهم. حقق بنك «الإمارات دبي الوطني» أعلى مكاسب سوقية على الإطلاق في جلسة اليوم، حيث قفزت قيمتها الرأسمالية بنحو 7.58 مليار درهم، لتلتقط شركتا «إعمار العقارية» التي أضافت 3.53 مليار درهم لثروة مساهميها.

على الجانب الآخر، سجلت شركة «دبيو» أعلى خسارة سوقية، حيث تراجعت قيمتها الرأسمالية بمقدار 3.5 مليار درهم، تلاها سهم «سايك» الذي فقد 600 مليون درهم من قيمته الإجمالية.

وقطاعي التأمين والخدمات عبر «تكافل الإمارات» و«سايك». في الناحية الأخرى، استحوذت 6 شركات على نحو 159.1 مليون سهم، من أصل 264.3 مليون سهم وهو ما يمثل 60.2 % من حجم التداول الإجمالي. وتتصدر سهم «الخليج للملاحة» المشهد كأكثر الأسهم تداولاً من حيث العدد، مشكلاً وحده الحُمُس تقريباً (20.8) % من نشاط السوق، وتبعه مباشرة سهم «دريلك آند سكل» الذي شهد حركة كثيفة بحجم تداول تجاوز 46.7 مليون سهم.

الأوسمه الأكثر تراجعاً

شهدت جلسة الأمس تراجعاً ملحوظاً لسهم سكون للتكافل الذي تصدر القائمة بنسبة انخفاض بلغت 8.45 %.

أداء قطاعات السوق

شهدت جلسة الاثنين تبايناً في أداء قطاعات السوق، حيث تصدر قطاع المرافق العامة الارتفاعات بنسبة بلغت 2.43 %، تلاه قطاع الصناعة بنمو قدره 1.88 %، وهو القطاع الذي استقطب أعلى سيولة في السوق بتدوالات تجاوزت 428 مليون درهم.

وفي المقابل، خالف قطاعا العقارات والمالية الاتجاه الصاعد، حيث سجل تراجعاً طفيفاً بنسبة بلغت 0.53 %.

أنهى مؤشر سوق دبي المالي تعاملات الاثنين على ارتفاع، مواصلاً أداءه الإيجابي ليغلق عند مستوى 6157.9 نقطة. ووفقاً لبيانات التداول، نجح المؤشر في كسب 43.58 نقطة إضافية إلى قيمته، ما يعادل نمواً بنسبة 0.713 %، وسط أجواء من التفاؤل سيطرت على حركة التداول.

وعلى صعيد حركة التداولات، شهد السوق نشاطاً ملحوظاً حيث تم تبادل 264.3 مليون سهم، بقيمة إجمالية بلغت نحو 639.9 مليون درهم، من خلال 14,329 صفقة شملت مختلف قطاعات السوق.

أما بالنسبة لحركة الأوسمه، فقد تباين أداء الشركات المتداولة؛ حيث سجلت 16 شركة ارتفاعاً في أسعار أوسمها، بينما تراجعت أسعار 23 شركة، واستقرت أسعار 13 شركة أخرى دون تغيير.

الأوسمه الأكثر ارتفاعاً

أظهرت بيانات التداول، سيطرة واضحة لسهمي «إعمار العقارية» و «الخليج للملاحة» على مشهد التداولات، حيث استحوذوا وحدهما على أكثر من 43 % من سيولة السوق الإجمالية. بينما توزعت النسبة المتبقية (حوالى 22 %) بين قطاع البنوك بقيادة دبي الإسلامي والإمارات دبي الوطني،



12.2 مليون دولار صافي مشتريات الأجانب في بورصة دبي

وسجلت البنوك صافي بيع بقيمة 2,156 مليون درهم حيث بلغت قيمة مشترياتهم 15,410 مليون درهم ومباعاتهم 17,567 مليون درهم.

أما الشركات، فقد سجلت صافي شراء بقيمة 199,837 مليون درهم، بمشتريات بلغت 14,231 مليون درهم ومباعات بلغت 185,605 مليون درهم.

كما سجلت المؤسسات وصناديق الاستثمار، صافي شراء بقيمة 37,958 مليون درهم، بمشتريات بلغت 72,223 مليون درهم ومباعات بلغت 34,264 مليون درهم.

وأتجه الأفراد نحو البيع بصافي استثمار بلغ 45,815 مليون درهم، حيث بلغت قيمة مشترياتهم 246,261 مليون درهم ومباعاتهم 292,076 مليون درهم.

بلغت 29,411 مليون درهم. بذلك اتجه المستثمرون غير الإمارتيين نحو الشراء بصافي استثمار بلغ 46,329 مليون درهم، حيث بلغت قيمة مشترياتهم 259,456 مليون درهم مقابل مبيعات بلغت 213,127 مليون درهم.

في المقابل، اتجه المستثمرون الإمارتيون نحو البيع بصافي استثمار بلغ 46,329 مليون درهم، حيث بلغت قيمة مشترياتهم 380,455 مليون درهم مقابل مبيعات بلغت 426,784 مليون درهم.

وعلى صعيد الاستثمار المؤسسي، فقد اتجهت المؤسسات نحو الشراء بصافي استثمار إجمالي بلغ 45,815 مليون درهم حيث بلغت قيمة مشترياتهم 393,650 مليون درهم مقابل مبيعات بلغت 347,834 مليون درهم.

اتجه المستثمرون الأجانب نحو الشراء في سوق دبي المالي بختام تعاملات الإثنين، بصافي استثمار بلغ 45,083 مليون درهم ما يعادل 12,275 مليون دولار.

ووفقاً لبيانات السوق، بلغت قيمة مشتريات الأجانب 173,799 مليون درهم ما يعادل 47,324 مليون دولار، مقابل مبيعات بلغت 128,715 مليون درهم ما يعادل 35,048 مليون دولار.

وسجل المستثمرون العرب صافي شراء بقيمة 3,518 مليون درهم من خلال مشتريات بلغت 58,518 مليون درهم ومباعات بلغت 54,999 مليون درهم.

وأتجه المستثمرون الخليجيون نحو البيع بصافي استثمار بلغ 2,273 مليون درهم، حيث بلغت قيمة مشترياتهم 27,138 مليون درهم مقابل مبيعات

بورصات خليجية



أوكل يتصدر مؤشر مسقط للهبوط

وتصدر سهم أوكيو للصناعات الأساسية الأسهوم النشطة حجماً وقيمة بتداول 33.59 مليون سهم، بقيمة 6.4 مليون ريال.

وكانت سيطرت حالة البيع على تعاملات العرب والأجانب في جلسة الاثنين؛ إذ بلغت قيمة مبيعات العرب 69.16 ألف ريال مقابل مشتريات 34.08 ألف ريال لتسجل الفضة صافي بيع قدره 35.08 ألف ريال.

فيما سجل الأجانب مبيعات بقيمة 720.34 ألف ريال مقابل مشتريات 300.58 ألف ريال لتنتهي الجلسة بتحقيقهم لصافي بيع 419.76 ألف ريال.

وفي المقابل، اتجه العمانيون والخليجيون إلى الشراء؛ فبلغت مشتريات العمانيين 30.02 مليون ريال مقابل مبيعات 29.97 مليون ريال بصافي شراء 44.075 ألف ريال، بينما سجل الخليجيون مشتريات 2.23 مليون ريال مقابل مبيعات 1.82 مليون ريال محققين صافي شراء قدره 410.76 ريال.

ويعكس الاتجاه الباعي للأجانب والعرب ضغوطاً إضافية على السوق، رغم استمرار التدفقات الشرائية من المؤسسات والعمانيين.

أغلق المؤشر العام لبورصة مسقط «مسقط 30»، تعاملات الاثنين، متراجعاً بنسبة 0.24 %، باتفاقه عند مستوى 5,944.34 نقطة، خاسراً 14.35 نقطة، مقارنة بمستوياته في جلسة الأحد.

وانخفض المؤشر العام؛ بضغط القطاع المالي والخدمات، وتراجع الأول بنسبة 0.47 %؛ مع تقدم سهم تكافل عمان للتأمين على المتراجعين بنسبة 7.02 %، وتراجع البنك الأهلي بنسبة 3.57 %.

وتراجع مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 0.37 %؛ بضغط سهم ظفار لتوليد الكهرباء بنسبة 4.4 %، وتراجع مجموعة ليفا بنسبة 2.4 %. وعلى الجانب الآخر، ارتفع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.19 %؛ مع صدارة سهم صناعة مواد البناء للرابحين بنسبة 8.82 %، وارتفع سهم الجزيرة للمنتجات الحديدية بنسبة 3.23 %.

وتراجع حجم التداولات بنسبة 14.3 %، إلى 148.99 مليون ورقة مالية، مقابل 173.87 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وتراجعت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 25.41 %، إلى 32.58 مليون ريال، مقارنة بنحو 43.68 مليون ريال جلسة الأحد.

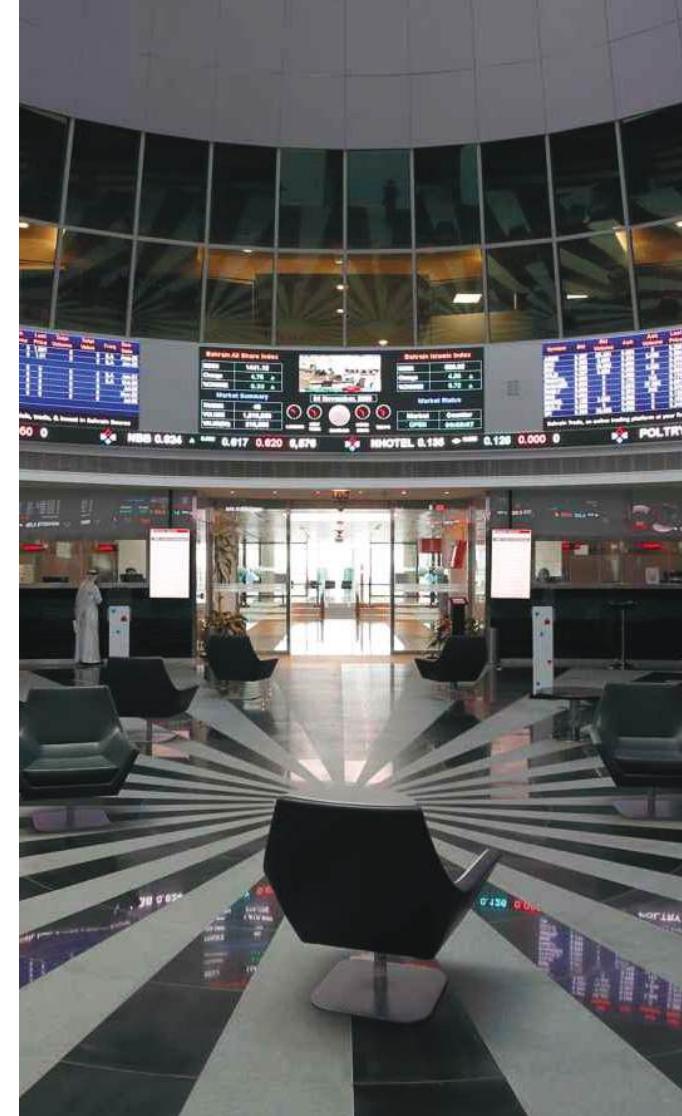
بورصة البحرين تغلق تعاملاتها على تراجع %0.24

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الاثنين، على تراجع؛ بضغط قطاعات السلع الاستهلاكية الأساسية والماء والاتصالات.

ومع ختام تعاملات الأمس، انخفض المؤشر العام بنسبة 0.24 % إلى مستوى 2062 نقطة، وسط تعاملات بحجم 2.78 مليون سهم بقيمة 1.2 مليون دينار، توزعت على 92 صفة.

وتصدر الأسهم الأكثر انخفاضاً سهم مجموعة ترافاكو بـ 6.12 %، تلاه سهم الخليج المتداول القابض بـ 1.71 %، وسهم بيبيون بـ 0.83 %، وبنك السلام بـ 0.45 %، وسهم مجموعة جي إف إتش المالية بـ 0.32 %، وبنك البحرين الوطني بـ 0.2 %.

وتصدر الأسهم الأكثر نشاطاً سهم مجموعة جي إف إتش المالية بتداول 1.45 مليون سهم بسعر 545.3 دولار للسهم، تلاه سهم أمنية البحرين بتداول 545.3 ألف سهم بسعر 1.09 دينار للسهم.



بورصة قطر ترتفع 0.79 % عند الإغلاق



أغلقت بورصة قطر تعاملات الاثنين مرتفعة؛ بدعم صعود 6 قطاعات في مقدمتها الصناعات.

ارتفاع المؤشر العام بنسبة 0.79 % ليصل إلى النقطة 10801.39، رابحاً 85 نقطة عن مستوى الأحد الماضي.

ودعم جلسة اليوم ارتفاع 6 قطاعات في مقدمتها الصناعات بنسبة 1.37 %، بينما تراجع قطاع التأمين وحيداً بـ 0.48 %.

ارتفعت السيلولة إلى 267.85 مليون ريال، مقابل 207.92 مليون ريال الأحد الماضي، وارتفعت أحجام التداول عند 94.90 مليون سهم، مقارنة بـ 78.18 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 20.73 ألف صفقة، مقابل 13.04 ألف صفقة الأحد.

ومن بين 51 سهماً نشطاً، تقدم سهم «الخليج الدولي» بـ 4.32 %، بينما تراجع 19 سهماً على رأسها بنك الدوحة بـ 4.07 %، فيما استقرت 4 أسهم.

وجاء سهم «بلدنا» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 13.83 مليون سهم؛ وتصدر سهم «الخليج الدولي» السيلولة بقيمة 28.72 مليون ريال.

بورصات عالمية

«نيكاي» يرتفع بدعم ضعف اليين وتجدد التفاؤل بالاستثمار في الذكاء الاصطناعي



شركة «ريزوناك هولدينغز» للكيمياويات بصعود 8.3%، تلتها شركة «سوموكو» لانتاج رقائق السيليكون بنسبة 8%， أما أكبر الخاسرين فكانت شركة «شيفت» لخدمات اختبار البرمجيات بتراجع 4.6% وشركة «نيتوروي هولدينغز» لبيع الأثاث بنسبة 4.3%.

بشكل حاد، بدأ أن صعود الأسهم اليابانية مدعوماً بتوقعات بأن السياسات الاقتصادية، وخاصة السياسة المالية النشطة، ستدعى تحسن الاقتصاد. وسجلت 133 شركة مكاسب على مؤشر «نيكاي» مقابل 89 شركة متراجعة، وكان أكبر الرابحين من حيث النسبة

ارتفاع مؤشر «نيكاي 225» الياباني للجلسة الثانية على التوالي يوم الاثنين، مدفوعاً بضعف اليين وتجدد التفاؤل بشأن الاستثمارات في مجال الذكاء الاصطناعي.

أغلق «نيكاي 225» مرتقاً بنسبة 1.8% عند 50,402.39 نقطة، بعد أن سجل مكاسب بنسبة 1% يوم الجمعة، بينما صعد المؤشر الأوسع «توبكس» بنسبة 0.6%.

وجاءت المكاسب مدعومة بتقارير قوية من شركة «مايكرون تكنولوججي» الأمريكية حول مبيعات الرقائق، مما أعاد إشعال التفاؤل بأأسهم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. وارتفعت أسهم مجموعة «سوفت بنك» اليابانية، المستثمر الرئيس في قطاع الذكاء الاصطناعي، بنسبة 4.1%， في الوقت الذي تسعى فيه الشركة لإغلاق التزام تمويلي بقيمة 22.5 مليار دولار لشركة «أوبن إيه آي» قبل نهاية العام.

وقال محلل الأسهم في «نومورا سيكوريتيز» ماكي ساوادا: «شهدت الأسهم الأمريكية الأسبوع الماضي مكاسب بدعم أخبار إيجابية عن أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي، وبيهور هذا الزخم أيضاً في سوق الأسهم الياباني اليوم».

ورغم رفع بنك اليابان الأسبوع الماضي سعر الفائدة الرئيسية إلى أعلى مستوى له منذ ثلاثة عقود، وتراجع اليين

ارتفاع الأسهم الآسيوية مع تعافي شركات التكنولوجيا والرقائق الإلكترونية

ارتفعت أسواق الأسهم الآسيوية يوم الاثنين وسط عمليات شراء واسعة النطاق، مدفوعةً بمكاسب أسهم شركات التكنولوجيا وشركات تصنيع الرقائق الإلكترونية وسط تفاؤل متجدد بشأن الذكاء الاصطناعي، في حين قيم المستثمرون أيضًا قرار الصين بالإبقاء على أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير.

قفز مؤشر «نيكاي» بنسبة 2% مدفوعاً بمكاسب قطاع التكنولوجيا، بينما صعد مؤشر «توبكس» الأوسع نطاقاً بنسبة 0.8%.

تعافت شركات تصنيع الرقائق الإلكترونية، التي تعرضت لضغوط وسط مخاوف من أن يتخطى الإنفاق الرأسمالي العائد قصيرة الأجل، حيث رأى المستثمرون أن الطلب المرتبط بالذكاء الاصطناعي ومرکز البيانات لا يزال قوياً.

وفي سباق، ارتفع مؤشر «كوسبي» أيضًا بنسبة 2%， مدفوعاً بمكاسب شركتي «سامسونج إلكترونيكس» و«إس كيه هاينكس» الرائدين في صناعة الرقائق الإلكترونية.

وتصعد مؤشر «شنغهاي» المركب الصيني بنسبة 0.6%， بينما صعد مؤشر «شنغهاي شنتشن سي إس آي 300» بنسبة 0.8%. كما ارتفع مؤشر «هانغ سونغ» في هونج كونج بنسبة طفيفة بلغت 0.3%， مع ارتفاع مؤشر «هانغ» للتكنولوجيا بنسبة 0.7%.

وكانت قد أغلقت مؤشرات وول ستريت الرئيسية الأسبوع الماضي على تباين، بينما ارتفعت العقود الآجلة المرتبطة بها بشكل طفيف خلال ساعات التداول الآسيوية يوم الاثنين.

أسهم أستراليا ترتفع لأعلى مستوى في أكثر من شهر بقيادة قطاع التعدين والبنوك

بالارتفاع الجديد في أسعار السبائك نتيجة توقعات تخفيضات الفائدة في أمريكا وضعف الدولار.

ارتفاع قطاع البنوك

ارتفع القطاع المالي 0.3%， ليحقق مكاسب تقارب 3% في ديسمبر بعد انخفاض 7.4% في نوفمبر نتيجة مخاوف من تقسيمات الأرباح، وأضافت البنوك الكبرى، مثل Commonwealth Bank of Australia و ANZ، 0.3% و 0.7% على التوالي.

وأوضح مارك جوكوم، مدير استراتيجيات الاستثمار والبحث في Global X ETFs، أن أفاق البنوك تتحسن مع توقعات استمرار أسعار الفائدة المرتفعة، مؤكداً أن إعادة تسعير الودائع واستقرار هامش الفائدة الصافية سيدعم الأرباح رغم شدة المنافسة.

توقعات السياسات النقدية

زاد المستثمرون رهاناتهم على مزيد من التشديد النقدي من قبل بنك أستراليا الاحتياطي بعد الإشارات المتقدمة والبيانات الاقتصادية القوية، حيث تتوقع الأسواق زيادة ربع نقطة مئوية بحلول يونيو، مع احتمال 25% لزيادة في فبراير، وفي نيوزيلندا أغلق مؤشر S&P/NZX 50 على ارتفاع 1.3% عند 30,508.30 نقطة.

ارتفعت الأسهم الأسترالية لليوم الثالث على التوالي يوم الاثنين، مسجلة أعلى مستوى لها منذ أكثر من شهر، مع قيادة قطاع التعدين والمستويات الواسعة قبل نهاية العام، وأغلق مؤشر 200 S&P/ASX عند 8,699.9 نقطة، بارتفاع 0.9%， وهو أقوى إغلاقاً منذ 13 نوفمبر.

قال توني سايمور، محلل السوق في IG أستراليا: «تشير مكاسب اليوم إلى أن تقليل ارتفاع سوق سانتا قد بدأ أخيراً، وأضاف أن انخفاض 200 ASX في ديسمبر عند 8,547.1 نقطة، مع ضيق التقلبات، يترك مجالاً كبيراً لمواصلة الارتفاع نحو 8,850 نقطة مع انخفاض حجم التداول حتى نهاية العام.

ومن المتوقع أن يظل التداول خافتًا بسبب عطلة الأسواق يومي الخميس والجمعة، مع قلة المحفزات بخلاف صدور محضر اجتماع السياسة النقدية الأخير للبنك المركزي يوم الثلاثاء.

ارتفاع قياسي لقطاع التعدين والذهب

سجلت أسهم التعدين أعلى مستوياتها على الإطلاق، مع صعود أسعار خام الحديد والنحاس، ما رفع أسهم شركات Rio Tinto و BHP و Fortescue بين 1% و 1.7%، كما صعدت أسهم الذهب 4.1%， متأثرة

أسهم أوروبا تستقر بعد إغلاق قياسي مدفوعة بمحاسب قطاع التكنولوجيا

ارتفعت أسهم شركات التعدين 1.2% بعد أن تجاوزت أسعار الذهب مستوى 4400 دولار للمرة الأولى وسجلت أسعار النحاس مستوى قياسياً مرتفعاً.

وأزالت أسهم شركات النفط 0.3% بعد ارتفاع أسعار النفط. ويتقرب المستثمرون قراءة الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة ضمن المؤشرات الاقتصادية المتوقع صدورها قبل دخول الأسواق في عطلة لاحقاً هذا الأسبوع. وبالنسبة للأسماء الفردية، قفز سهم أبيفاكس 10% بعد تقارير إعلامية تحدثت عن تجدد الأحاديث بشأن محاولة شركة الأدوية الأمريكية العملاقة إيلالي ليلي الاستحواذ على الشركة.

في الولايات المتحدة التوقعات بإقادم مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) على تخفيضات جديدة لأسعار الفائدة.

ومن جهة أخرى أبقى البنك المركزي الأوروبي على أسعار الفائدة دون تغيير مع تبني نظرة أكثر تفاؤلاً تجاه اقتصاد منطقة اليورو.

وتراجعت معظم القطاعات بعد المكاسب القوية التي حققتها يوم الجمعة. ومع ذلك، ارتفع مؤشر قطاع التكنولوجيا 0.6% بعد أن اختتم الأسبوع السابق منخفضاً 0.9%.

وارتفعت القطاعات المرتبطة بالسلع الأساسية، حيث

استقرت أسهم أوروبا يوم الاثنين مدفوعة بمحاسب في مؤشر قطاع التكنولوجيا والأسماء المرتبطة بالسلع الأساسية، مع بدء المستثمرين ل أسبوع تداول قصير بسبب العطلات بوتيرة متقطعة عقب الإغلاق القياسي في الجلسة السابقة.

وبلغ المؤشر ستوكس 600 الأوروبي 587.28 نقطة بحلول الساعة 08:10 بتوقيت غرينتش. وانخفضت الأسواق الرئيسية في أوروبا، إذ تراجع المؤشر فاينانشال تايمز 100 في لندن والمؤشر كاك 40 الفرنسي 0.3% لكل منها.

وارتفع المؤشر ستوكس 600 بأكثر من 1% الأسبوع الماضي عندما عزز تباطؤ تضخم أسعار المستهلكين

أداء مؤشر السوق العام لبورصة الكويت مقابل الكمية المتداولة												عوند القطاعات				أداء المؤشرات				مؤشرات البورصة والقيمة الرأسمالية	
الموسم	القيمة (مليون سهم)	مؤشر السوق العام		من بداية العام		من بداية الشهر		التغير اليومي		غلق المؤشرات		غلق المؤشر		القطاعات		من بداية العام (%)	الشهر (%)	اليوم (%)	اليوم (نقطة)	القيمة	
		الموسم	القيمة (مليون سهم)	الموسم	القيمة (مليون سهم)	الموسم	القيمة (مليون سهم)	الموسم	القيمة (مليون سهم)	الموسم	القيمة (مليون سهم)	الموسم	القيمة (مليون سهم)	الموسم	القيمة (مليون سهم)						
ديسمبر 2024	9,300	21.73%	1.20%	0.07%	8,962.3	▲	بورصة الكويت	22.06%	1.48%	0.05%	5.2	9,567.97	▲	مؤشر السوق الأول							
يناير 2025	9,100	48.14%	1.42%	(0.67%)	1,761.7	▼	طاقة	27.54%	2.85%	(0.03%)	(2.5)	8,681.42	▼	مؤشر رسبي							
فبراير 2025	8,900	(8.93%)	(1.88%)	1.28%	829.9	▲	مواد أساسية	20.26%	(0.12%)	0.13%	10.4	8,306.89	▲	مؤشر السوق الرئيسي							
مارس 2025	8,700	5.45%	1.36%	0.25%	763.1	▲	صناعية	21.73%	1.20%	0.07%	6.0	8,962.31	▲	مؤشر السوق العام							
أبرil 2025	8,500	40.47%	(11.55%)	0.15%	1,402.8	▲	سلع استهلاكية	23.71%	1.19%	0.07%	37.3	53,730.27	▲	القيمة السوقية (مليون د.)							
مايو 2025	8,300	27.09%	(1.08%)	2.42%	582.4	▲	رعاية صحية														
يونيه 2025	8,100	13.30%	(0.43%)	(0.11%)	2,405.2	▼	خدمات الاستهلاكية														
جوليه 2025	7,900	20.01%	1.03%	0.88%	1,221.4	▲	اتصالات														
آغسطس 2025	7,700	20.70%	1.28%	(0.06%)	2,184.5	▼	بنوك														
سبتمبر 2025	7,500	(5.56%)	(1.58%)	(1.61%)	1,941.1	▼	التأمين														
أكتوبر 2025	7,300	52.04%	3.06%	0.47%	2,057.3	▲	العقارات														
نوفمبر 2025	7,100	27.51%	1.73%	0.00%	1,926.2	▲	خدمات مالية														
ديسمبر 2025	6,900	(3.50%)	(2.13%)	0.73%	1,004.0	▲	تكنولوجيا														
	6,700	(0.66%)	(3.85%)	0.00%	394.7	=	منافع														
أداء مؤشر السوق العام لبورصة الكويت مقابل الكمية المتداولة												عوند القطاعات				أداء المؤشرات				مؤشرات البورصة والقيمة الرأسمالية	
الموسم												من بداية العام (%)	الشهر (%)	اليوم (%)	اليوم (نقطة)	القيمة					
القيمة المتداولة (مليون سهم)																					
القيمة المتداولة (مليون د.)																					
القيمة السوقية (مليون د.)																					
القيمة السوقية (مليون سهم)																					
القيمة السوقية (مليون د.)																					
القيمة السوقية (مليون سهم)																					
القيمة السوقية (مليون د.)																					
القيمة السوقية (مليون سهم)																					
القيمة السوقية (مليون د.)																					
القيمة السوقية (مليون سهم)																					
القيمة السوقية (مليون د.)																					
القيمة السوقية (مليون سهم)																					
القيمة السوقية (مليون د.)																					
القيمة السوقية (مليون سهم)																					
القيمة السوقية (مليون د.)																					
القيمة السوقية (مليون سهم)																					
القيمة السوقية (مليون د.)																					
القيمة السوقية (مليون سهم)																					
القيمة السوقية (مليون د.)																					
القيمة السوقية (مليون سهم)																					
القيمة السوقية (مليون د.)																					
القيمة السوقية (مليون سهم)																					
القيمة السوقية (مليون د.)																					
القيمة السوقية (مليون سهم)																					

٢٠٢٦: نمو متين وفرص انتقالية في ظل تحديات عالمية



بقلم - د. محمد جميل الشبشيري

Elshebshiry@outlook.com

مع مطلع عام 2026، يتجه الاقتصاد العالمي نحو مرحلة من الاستقرار النسبي، متعافيًا من سلسلة الصدمات المتتالية التي شهدتها، بدءًا من الجائحة مرورًا بالتشديد النقدي وصولًا إلى التوترات الجيوسياسية. ورغم تباطؤ وتيرة النمو، فإنه يكتسب صلابة أكبر واستدامة أوضح، مع استمرار التحدي المتمثل في محدودية خلق فرص العمل مقارنة بالمستويات التاريخية. وتتوقع مؤسسات رائدة، مثل غولدمان ساكس، أن يسجل النمو العالمي معدلًا يقارب 2.8%، مدفوعًا بتحولات هيكلية تشمل إعادة ترتيب سلاسل الإمداد وتصاعد التزادات الحمائية في السياسات الصناعية والتجارية.

أرباح فعلية وملموسة.
السلع والطاقة: ضغوط سعرية متباينة
 من المتوقع أن تظل أسعار النفط مستقرة مع ميل نسبي للهبوط، نتيجة لوفرة المعروض وتحسين الكفاءة الطاقية. وتباين التوقعات السعرية: في بينما يضع غولدمان ساكس وجيهه بي مورغان السعر عند 58 دولارًا للبرميل، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية 66 دولارًا، وتشير الوكالة الدولية للطاقة إلى نطاق متقلب.
 أما الذهب، فيبعد تجاهز 4,000 دولار للأونصة في 2025، تراوحت توقعاته لعام 2026 بين 3,500-3,700 دولار وقد تصل إلى 4,500 دولار، مدفوعًا بالطلب التحويلي ومشتريات البنوك المركزية. وتظل المعادن الصناعية، خاصة النحاس والألمونيوم، مرتبطة بشكل وثيق بالاستثمارات في الطاقة النظيفة والبنية التحتية والذكاء الاصطناعي.

الذكاء الاصطناعي: من الاستثمار إلى تعظيم الأرباح

يمثل عام 2026 نقطة تحول محورية للذكاء الاصطناعي، حيث يتحول التركيز من مرحلة الاستثمار المكثف إلى تعظيم الأرباح التشغيلية. وتشير أبحاث غولدمان ساكس إلى أن الذكاء الاصطناعي قد يزيد أرباح شركات S&P 500 بنسبة تراوحت بين 11% و23%， مع استفادة واضحة للقطاعات المالية والصناعية والتكنولوجية. يجب أن ينصب التركيز على الشركات التي تدمج الذكاء الاصطناعي بشكل عملي وملموس في صميم عملياتها لتحقيق الكفاءة وخفض التكاليف.

المخاطر الرئيسية

- تظل المخاطر قائمة، وأبرزها:
- تصاعد التوترات الجيوسياسية.
- عودة التزادات الحمائية.
- ضعف سوق العمل مقارنة بمسار النمو.
- سوء تقدير توقيت خفض الفائدة.
- تضخم غير متوقع ناتج عن تكاليف التحول الأخضر والتكنولوجيا.
- ارتفاع مفاجئ في أسعار الطاقة.

الخلص: عام الفرص الانتقالية

عام 2026 هو عام النمو المتين والفرص الانتقالية، وليس عام الرهانات الواسعة. البيئة الاقتصادية الجديدة تكافئ: التنويع الذكي للأصول، والإدارة النشطة للمحافظة الاستثمارية، والتركيز على الشركات القادرة على تحويل الابتكار— وخاصة الذكاء الاصطناعي— إلى أرباح مستدامة. ومع تراجع وهم النمو السريع الشامل، تتاح فرصة حقيقة لبناء استراتيجيات متوازنة للاستفادة من عالم يتغير ببطء ولكن بثبات، مع مراعاة تأثير التجارة العالمية والديون الحكومية المتزايدة على الأسواق والاستثمارات.

فرصًا نوعية في قطاعات السياحة والتكنولوجيا والخدمات اللوجستية. ومع ذلك، يظل نجاح هذه البرامج مرهونًا باستمرار الاستقرار الجيوسياسي وتقابلات أسعار الطاقة.

التضخم والسياسة النقدية: توازن دقيق

يتجه التضخم في الاقتصادات المتقدمة نحو مستويات قابلة للإدارة، مما يفتح الباب أمام تخفيض تدريجي لأسعار الفائدة في الولايات المتحدة، مع تجنب العودة إلى التيسير النقدي المفترض. ومع ذلك، يظل هذا التوازن دقيقاً وهشاً: فالارتفاع القياسي في الصادرات الصينية قد يفرض ضغوطًا هبوطية على الأسعار عالمياً، بينما قد تؤدي التعريفات الجمركية وإعادة توطين الصناعات إلى ارتفاع التضخم في قطاعات محددة. كما يضيف الاستثمار في التحول الأخضر ضغطاً مزدوجاً: زيادة الطلب على المعادن الصناعية على المدى القصير، مقابل رفع الكفاءة الطاقية على المدى الطويل.

الديون: ضغط متزايد على الحكومات وأسواق المال

تستمر الاقتصادات المتقدمة في تسجيل عجز عام متزايد وإصدار المزيد من الديون لمواجهة عالم يتسم بعدم يقين متزايد. من المتوقع أن تسجل الحكومة الفيدرالية الأمريكية عجزاً سنوياً يتراوح بين 5% و7% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد القادم، مما يدفع الدين العام إلى 135% من الناتج بحلول عام 2035. هذا التراكم للديون، إلى جانب السياسات المؤيدة للتضخم، يرفع من عائد السندات طويلة الأجل، ويوثر بالمثل على منحنيات العائد في دول أخرى، مما يجعل أسواق الدخل الثابت أكثر حساسية ويتطلب إدارة نشطة ومترفة.

السندات وأسعار الفائدة: تقلبات هيكلية

على الرغم من التوقعات بتخفيفات في أسعار الفائدة، ستظل أسواق السندات شديدة التقلب. ومن المتوقع أن تتحسن عوائد سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 سنوات تدريجياً، لكن حجم التمويل الحكومي الكبير سيشكل حاجزاً أمام أي انهيار سريع في العوائد، مما يجعل منحنى العائد حساساً للغاية لأي بيانات اقتصادية مفاجئة.

أسواق النسهم: صعود متعدل واتساع قاعدة المكاسب

بعد أربع سنوات من المكاسب المتتالية، لا تزال التقييمات مرتفعة في السوق الأمريكية. وتشير التوقعات إلى أن مؤشر S&P 500 سيصل إلى نطاق 7,500-7,600 نقطة بنتهاية عام 2026، مسجلاً زيادة تراوحت بين 7% و8% عن مستويات نهاية 2025. السمة الأبرز لهذا العام هي اتساع قاعدة الصعود لتشمل قطاعات أوسع مثل الصناعة والمال والخدمات، مع بدء تحويل مكاسب الإنتاجية— وخاصة تلك الناجمة عن الذكاء الاصطناعي— إلى

الولايات المتحدة: القاطرة الأساسية للنمو والتحولات التجارية

يدخل الاقتصاد الأمريكي عام 2026 وهو عالق بين الصمود والضغط المتضاد، لكنه لا يزال يحتفظ بدوره كقطار رئيسية للنمو العالمي مدعوماً باستمرار الدعم المالي وخفيف الأعباء الضريبية؛ إذ يتوقع أن تضخ التخفيفات الضريبية نحو 100 مليار دولار إضافية في دخول الأسر خلال النصف الأول من العام، بما يعزز الاستهلاك والنشاط الاقتصادي. غير أن هذا الزخم يتباين مع تحديات بنوية، في مقدمتها تصاعد الرسوم الجمركية والطعون القانونية المرتبطة بها، واحتمالات فرض رسوم قطاعية جديدة ومراجعة اتفاقية التجارة الثلاثية (CUSMA)، وهي عوامل تضغط على ثقة الأعمال والاستثمارات العالمية وترفع مخاطر التضخم، خاصة مع اقتراب انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر 2026. ويعتمد النمو بدرجة متزايدة على الذكاء الصناعي، إذ ارتبط أكثر من 90% من نمو الناتج المحلي الحقيقي في النصف الأول من 2025 باستثمارات هذا القطاع، مما يمنح الاقتصاد دفعه قوية لكنه يكشف في الوقت ذاته عن هشاشة أمام أي تباطؤ في و Tingye الابتكار أو تحول ازدهار الذكاء الاصطناعي إلى فقاعة. ويزداد المشهد تعقيداً مع احتمالات توزيع «عائدات الرسوم» المكلفة مالياً، وتغيير قيادة الاحتياطي الفيدرالي بما يختبر استقلال السياسة النقدية، فضلاً عن ضغوط كلفة المعيشة ومخاطر الجغرافية السياسية. وبين هذه العوامل المشابكة، يبدو 2026 عاماً غنياً بالفرص والمخاطر دون انزلاق واضح نحو ازدهار مفرط أو ركود وشيك.

الصين وأوروبا: تباينات هيكلية

تقدّم الصين صورة اقتصادية مزدوجة: فمن جهة، يدعم النمو القوي في الصادرات الناتجة المحلي الإجمالي ليصل إلى نحو 4.8%， ومن جهة أخرى، يُستمر الضعف في الطلب المحلي بسبب أزمة القطاع العقاري، مما يقطع نحو 1.5 نقطة مئوية من النمو الإجمالي.

أما أوروبا، فتظل الحلقة الأضعف في المشهد العالمي، متأثرة بارتفاع مستمر في أسعار الطاقة، وتعقيدات تنفيذية، واعتمادها الكبير على التجارة الخارجية. ومن المتوقع أن يزيد الإنفاق الدفاعي المحتمل، نتيجة للنزاع في أوكرانيا، من الضغوط المالية على دول القارة.

السوق الناشئ: صعود الهند والفرص النوعية

تواصل الهند ترسیخ مكانتها كقوة دافعة للنمو البديل، مدفوعة بقدرة الاستهلاك المحلي والاستثمار المكثف في البنية التحتية الرقمية. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تبرز برامج التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، موفّرة

ميزيز للطيران تعزز حضورها الأوروبي برخصة جديدة لمناولة الشحن الجوي في مطار بروكسل في بلجيكا



الشحن لشركة «لاتام» في مطار بروكسل يرسخ قاعدة متينة للنمو خلال السنوات القادمة. ومع توسيع أعمالنا، تركز فرقنا على تقديم خدمات آمنة وفعالة وعالية الجودة، مع التزامنا المستمر بالارتقاء بمعايير الخدمات المقدمة لجميع عملائنا في هذا المركز الحيوي للشحن الجوي».

وتعليقًا على هذا الموضوع، قال ميغيل غوميز سجونييون، نائب الرئيس التنفيذي لأوروبا في ميزيز للطيران: «إن حصولنا على هذه الرخصة الجديدة يعكس متابعة خبراتنا الواسعة في مجال مناولة الشحن الجوي، كما أن إطلاق العمليات بالتزامن مع توسيع جدول رحلات

أعلنت ميزيز للطيران، شريك الخدمات الرائد للمطارات وشركات الطيران العالمية، عن حصولها على رخصة تقديم خدمات مناولة الشحن الجوي لمدة سبع سنوات في مطار بروكسل في بلجيكا.

ويأتي دخول ميزيز إلى السوق البلجيكية ليوسّع حضور الشركة ضمن شبكتها العالمية المتّنمية، والتي تضم اليوم نحو 350 مطاراً في 65 دولة. وتعكس هذه الخطوة الازم المتواصل الذي تحققه الشركة على مستوى خدمات مناولة الشحن وخدمات ساحة المطار، إلى جانب تركيزها على تعزيز عملياتها في أبرز المطارات الدوليّة.

ويُعد مطار بروكسل مركزاً رئيسياً لعمليات الشحن الجوي في القارة الأوروبيّة، إذ يعتبر بوابة لدعم خطوط الشحن الجوي في عدد من القطاعات الحيويّة، بما فيها المستحضرات الدوائية، والمنتجات القابلة للتلف، والخدمات اللوجستيّة عالية القيمة. ومع الحصول على هذه الرخصة الجديدة، تهدف ميزيز إلى تعزيز معايير إدارة تعاقب رحلات الطائرات، وتبسيط عمليات المناولة الأرضيّة، وتقديم خدمات آمنة وموثوقة ومتّسقة لشركات الطيران المشغلة لطائرات الشحن الجوي المخصصة في المطار.

وبموجب الرخصة الجديدة، بدأت ميزيز تقديم خدماتها لشركة «لاتام كارجو»، من خلال دعم 15 دورة تشغيل أسبوعياً عبر ثلاث رحلات يومياً على مدار خمسة أيام، مما يسهم فيربط بلجيكا بشبكة «لاتام» الممتدة بين أوروبا وأمريكا اللاتينية. ويعكس التوسيع الذي تشهده شركة «لاتام كارجو» في أوروبا ارتفاع الطلب على حلول المناولة الأرضيّة الموثوقة وعالية الجودة، فيما تتمتع ميزيز بالمقومات والخبرات اللازمّة لدعم هذا النمو ودفعه قدماً.

عطورات مقامس

maqames -perfume

55205700



حملة توعوية واسعة لـ هيئة أسواق المال خاصة بـ جائزة المستثمر الذكي الخليجي الرابعة



السليم والعادات المالية الصحيحة وتجنب السلوكيات السيئة وممارسات الاحتيال المالي، وغيرها. هذا، وتجر الإشارة إلى أن المسابقة الحالية - وهي النسخة الرابعة من مسابقة المستثمر الذكي الخليجي التي بدأها «ملم» في عام 2022 - قد شهدت تطورات نوعية وكمية بداعياً بإضافة مسار «الكتابة» لمساراتها السابقة (فيديو، تصوير فوتوغرافي، رسم)، إضافة لتطورات في أعداد وقيم جوائزها التي قفزت من 9 جوائز بقيمة 300 ألف ريال سعودي في المسابقة الأولى إلى 44 جائزة بقيمة تخطى المليون ونصف المليون ريال سعودي في المسابقة الحالية.

كما تجر الإشارة أيضاً إلى أن برنامج التوعية الاستثمارية الخليجي «ملم» هو برنامج توعوي مشترك، تم إطلاقه تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمشاركة هيئات الأوراق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يستهدف رفع الوعي بثقافة التعاملات المالية والاستثمار في أسواق المال.

وهيئه أسواق المال إذ تعلن عن حملتها التوعوية الخاصة بهذه المسابقة. فإنها تحت الجميع في دولة الكويت من مواطنين ومقيمين على المشاركة فيها بفكرة - ربما تكون بسيطة إلا أنها قد تكون كافية - للفوز بإحدى جوائز المسابقة القيمة، كما تعتبر الهيئة فوز الكويت بالمرتبة الأولى في مسار الكتابة لفئة الأفراد في النسخة الثانية للمسابقة بادرة مشجعة - بميشنة الله - لمزيد من المشاركات، ومزيد من الفرص للكويت للفوز بجوائزها.

كما تم في سياق الحملة ذاتها، المشاركة في فعاليات أسبوع « أسبوع المحاسبة » المقامة في الجامعة الأمريكية AUK في الكويت، حيث شاركت الهيئة في الحلقة النقاشية الخاصة بالأسبوع، إضافة لخصيص ركن تعريف في إطار المعرض المقامة على هامش الفعالية، تم من خلاله تعريف زوار المعرض بالهيئة وبالبرنامج التوعوي الخليجي المشترك « مlm »، مع التركيز على مسابقة المستثمر الذكي الخليجي في نسختها الرابعة، ومساراتها، وشروط وأدبيات المشاركة فيها، والجوائز المخصصة للفائزين فيها والتي تتجاوز المليون ونصف مليون ريال سعودي.

كما تم في إطار هذه الحملة أيضاً تخصيص إحدى زوايا مجلة الهيئة التوعوية الإلكترونية للتعریف بالمسابقة، إضافة لبث فيديوهات تعريفية بالمسابقة ومساراتها في إطار الفعاليات آنفة الذكر، ومن المنتظر أن يتم العمل على تنفيذ ما تبقى من أنشطة الحملة خلال الفترة المقبلة.

وتجر الإشارة إلى أن هذه الحملة تزامن مع حملة ترويجية مماثلة خاصة بالمسابقة ذاتها بذاتها الدول الأعضاء في برنامج التوعية الاستثمارية الخليجي المشترك «ملم» - ومنها دولة الكويت - تمت دورها نهاية شهر فبراير 2026، كما تهدف أيضاً لـ تحث مواطني ومقيمي دولة الكويت لتحقيق مشاركة في المسابقة الحالية - أكثر فعالية - مقارنة بنسخها الثلاثة السابقة.

هذا، وقد تم في إطار هذه الحملة تنفيذ تسع ورش عمل توعوية تعریفية بالمسابقة في القطاع التعليمي، واحدة منها في المجال التربوي تم تنفيذها في ثانوية مارية القبطية، وثمانى ورش عمل جامعية؛ اثنان منها في الجامعة الأسترالية، وورشة واحدة في كلٍ من: الجامعة الأمريكية الدولية (AIU)، والجامعة الأمريكية في الكويت (AUK)، وكلية التكنولوجيا والطيران، وكلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت، وجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، إضافة لجامعة عبد الله السالم.

تواصل هيئة أسواق المال في دولة الكويت تنفيذ فعاليات حملتها التوعوية واسعة النطاق للتعریف بـ جائزة المستثمر الذكي الخليجي في نسختها الرابعة، والتي بدأتها الهيئة اعتباراً من مطلع شهر نوفمبر الماضي وتمتد حتى نهاية شهر فبراير من العام القادم بالتزامن مع انتهاء فترة المشاركة في المسابقة.

وقد ضمنت الهيئة حملتها تلك أنشطة وفعاليات عدّة تتتنوع بين بيانات ولقاءات صحفية ورسائل توعوية وترويجية إذاعية وتلفزيونية، ورسائل توعوية على حساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي، إضافة إلى ورش عمل توعوية جامعية وتربيوية، وذلك بهدف التعريف بالمسابقة التي تتيح فرصة المشاركة فيها لكافة مواطني ومقيمي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة الممتدة بين مطلع سبتمبر 2025 وحتى نهاية شهر فبراير 2026، كما تهدف أيضاً لـ تحث مواطني ومقيمي دولة الكويت لتحقيق مشاركة في المسابقة الحالية - أكثر فعالية - مقارنة بنسخها الثلاثة السابقة.

هذا، وقد تم في إطار هذه الحملة تنفيذ تسع ورش عمل توعوية تعریفية بالمسابقة في القطاع التعليمي، واحدة منها في المجال التربوي تم تنفيذها في ثانوية مارية القبطية، وثمانى ورش عمل جامعية؛ اثنان منها في الجامعة الأسترالية، وورشة واحدة في كلٍ من: الجامعة الأمريكية الدولية (AIU)، والجامعة الأمريكية في الكويت (AUK)، وكلية التكنولوجيا والطيران، وكلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت، وجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، إضافة لجامعة عبد الله السالم.

بورصة الكويت توقع مذكرة تفاهم مع البورصة الدولية لتعزيز التعاون والترابط بين الأسواق

ومن جانبه، قال سيس فيرماس (Cees Vermaas)، الرئيس التنفيذي للبورصة الدولية (TISE)؛ يسعدنا توقيع مذكرة التفاهم مع بورصة الكويت، وهي إحدى أبرز أسواق المال في منطقة الشرق الأوسط. تجعلنا رؤية مشتركة تقوم على تطوير بيئه مالية أكثر ترابطًا واستدامة، من خلال تبادل الخبرات واستكشاف فرص التعاون في مجالات الإدارات المتخصصة والمنتجات المبتكرة. هذا ونطلع إلى العمل مع بورصة الكويت في مشاريع تعزز التكامل بين الأسواق، ونسهم في خلق قنوات استثمارية جديدة تربط المستثمرين العالميين بالفرص الواعدة في الكويت والمنطقة.

تشرف البورصة الدولية على أكثر من 4,500 ورقة مالية مدرجة، بإجمالي قيمة سوقية تتجاوز 750 مليار جنيه إسترليني، وقاعدة مصدرين تضم شركات ومؤسسات من أكثر من 35 دولة حول العالم. كما تُعد البورصة الدولية إحدى أبرز أسواق السندات في أوروبا، وسوق رائد لإدراج أدوات الدين، بما في ذلك ديون شركات الأسهم الخاصة، والسندات مرتفعة العائد، والتوريق، ومنتجات التمويل الإسلامي بما في ذلك الصكوك. كما تستحوذ على نحو 45% من إجمالي الصناديق الاستثمارية العقارية المدرة للدخل البريطانية (UK REITs) المدرجة في الأسواق، وتتوفر منصة لإدراج مجموعة واسعة من منتجات التمويل المستدام، مما يعكس مكانتها كمركز متخصص في الإدارات المهنية وأدوات الدين والتمويل المستدام.



سيس فيرماس



محمد سعود العصيمى

الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت، محمد سعود العصيمى قائلاً: «يأتي توقيع هذه المذكرة تأكيداً على التزام بورصة الكويت بتعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات مع المؤسسات المالية العالمية، بما يرسخ مكانة السوق الكويتي كوجهة استثمارية جاذبة في المنطقة. تمثل هذه الشراكة خطوة مهمة نحو استكشاف فرص تطوير المنتجات المالية، ودعم مبادرات التمويل المستدام، وتبادل المعرفة في مجالات التكنولوجيا المالية والبنية التحتية للأسواق».

ويأتي توقيع مذكرة التفاهم بين بورصة الكويت ومجموعة البورصة الدولية (TISEG) في إطار تنامي العلاقات التنظيمية بين دولة الكويت وغرينزي (Guernsey)، عقب توقيع هيئة أسواق المال الكويتية مذكرة تفاهم مماثلة مع هيئة الخدمات المالية في غرينزي في أغسطس 2025، بما يعكس حرص الجانبين على تعزيز التعاون الرقابي وتبادل الخبرات العالمية وتطوير الأطر التنظيمية ورفع كفاءة الإشراف والحكمة بين الأسواق المالية.

في إطار التزامها المتواصل بتعزيز مكانة سوق المال الكويتي كمركز مالي واستثماري جاذب على المستويين الإقليمي والدولي، أعلنت بورصة الكويت، البورصة الرائدة إقليمياً والمصنفة كسوق ناشئ ضمن أبرز مؤشرات الأسواق العالمية، عن توقيع مذكرة تفاهم استراتيجية مع مجموعة البورصة الدولية، المشغل للبورصة الدولية، وهي بورصة منظمة توفر مجموعة متنامية من المنتجات المالية، وتتخذ من غرينزي (Guernsey) مقراً رئيسياً لها، ولها تواجد وأعضاء في العاصمة الأيرلندية دبلن، ومدينة جيرسي، والعاصمة البريطانية لندن، وغيرها من المراكز المالية الدولية.

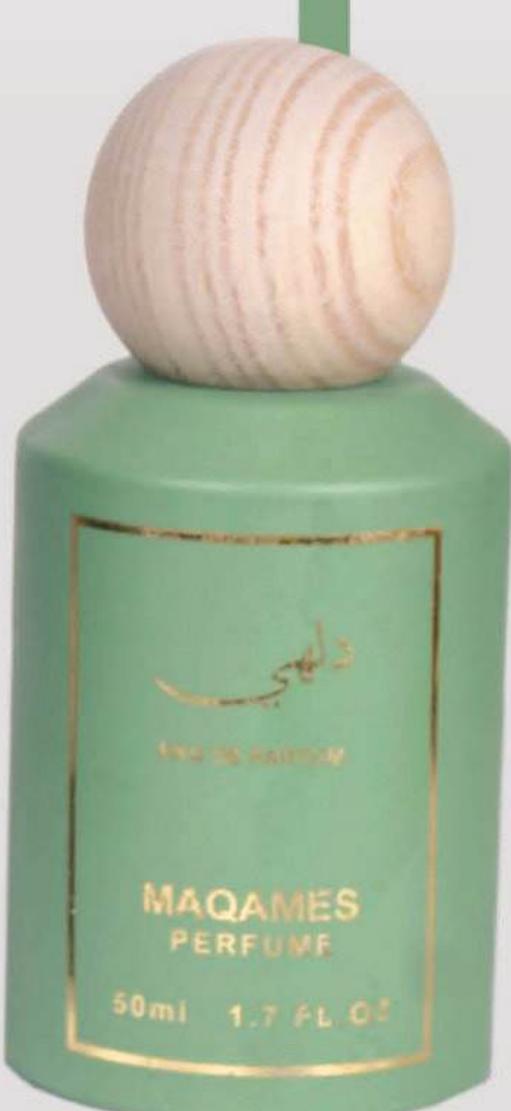
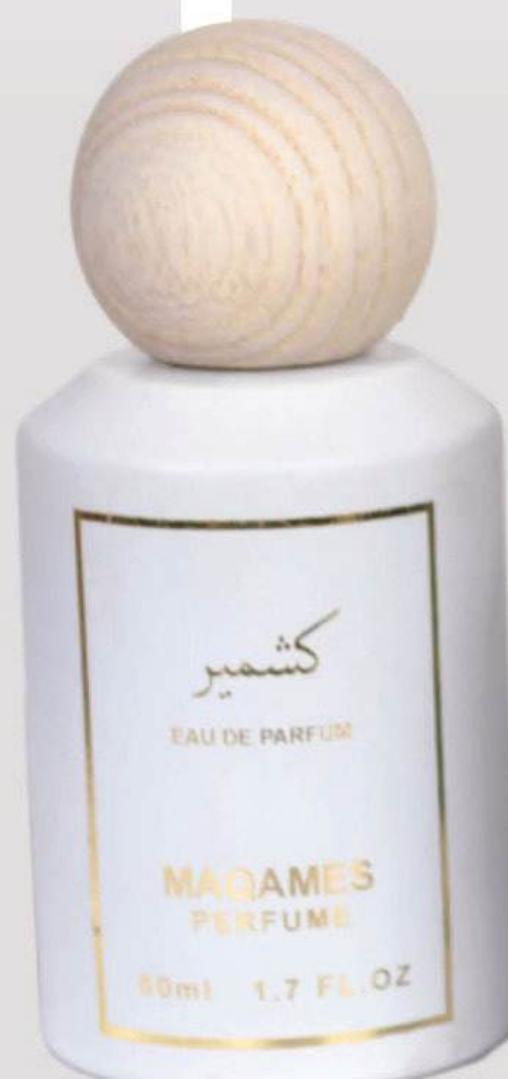
تهدف المذكرة إلى تعزيز التعاون الفني والمعرفي بين الجانبين، واستكشاف فرص تطوير الأسواق المالية من خلال التبادل المهني للخبرات، والتعاون في مساعي ابتكار منتجات مالية جديدة، فضلاً عن دعم مبادرات التمويل المستدام. وتأتي هذه الخطوة في إطار جهود بورصة الكويت المستمرة لتعزيز حضورها الدولي وتعزيز مكانة سوق المال الكويتي كوجهة موثوقة للمستثمرين الإقليميين والدوليين.

وقع مذكرة التفاهم كل من محمد سعود العصيمى، الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت، وسيس فيرماس (Cees Vermaas)، الرئيس التنفيذي للبورصة الدولية (TISE)، وذلك تأكيداً على التزام الجانبين بتعزيز أواصر التعاون وتطوير مجالات العمل المشترك بين السوقين. تعليقاً على توقيع مذكرة التفاهم، صرّح

عطّلورات مقامس

maqames -perfume

55205700



يواصل دعمه الدائم لحملة لنكن على دراية

البنك الأهلي الكويتي يقدم النصائح للعملاء عبر مقابلة تلفزيون الكويت

التعرّف بدور الغرفة المركزية لحماية العملاء والحد من الاحتيال

منصاتها وموقع التواصل الاجتماعي والموقع الإلكتروني، والانتباه عند تعبئة رمز OTP لإنتمام عمليات الدفع. وتم التأكيد بأن البنك الأهلي الكويتي يوفر أعلى موصفات الأمان الخدمية للعملاء وفق أرقى المستويات في الصناعة المصرفية، بحيث يعمل على الاستثمار الدائم في ترقية أنظمته الرقمية والإلكترونية لحفظها على بيانات العملاء. وشملت المقابلة التعريف بدور الغرفة المركزية التي تم إنشاؤها بتوجيه من بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والتي تشارك بها جميع البنوك مع الجهات المعنية في دولة الكويت، لتحليل ودراسة حالات الاحتيال، من أجل التعرف على آخر التطورات التي يتم اعتمادها في محاولة استهداف العملاء، وذلك لمساعدة الجهات المعنية في إعداد ونشر مواد توعوية بشكل مستمر وسريع عن آخر المستجدات وكيفية التصدي لها.

وتساهم الدراسة أيضاً بالتعرف على أبرز الدول التي تشهد أعلى عمليات احتيال وسرقة للبيانات والحسابات، واتخاذ قرارات سريعة لحظر قبول العمليات من هذه الدول، وعدم السماح بتسجيل بطاقات العملاء على المحافظ الإلكترونية منها لحمايتها من أي عمليات مشبوهة.

ويأتي ذلك في وقت يواصل البنك الأهلي الكويتي دعمه الكامل لحملة لنكن على دراية مما يسهم في الارتفاع بمكانته كمؤسسة مصرفية مسؤولة ومحببة على حماية العملاء، وتقدم أفضل الخدمات المصرفية في السوق ومواكبة التغيرات المستمرة التي تشهدها الصناعة المصرفية.



عملية شراء عبر الإنترنت.
وشجع بودحمد الجميع على ضرورة متابعة حملة لنكن على دراية ومحتها الذي يتم نشره في مختلف فروع البنك وعبر

ضمن رسالته التوعية الهادفة إلى تحقيق الشمول المالي لدى جميع الفئات في السوق الكويتي، شارك البنك الأهلي الكويتي في مقابلة عبر قناة تلفزيون الكويت للحديث عن حملة لنكن على دراية التي تستمر فعالياتها بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت، بهدف تنقيف عملاء البنوك حول حقوقهم وواجباتهم عند إجراء المعاملات المصرفية على أنواعها.

وبهذه المناسبة، شارك رئيس وحدة الشكاوى وحماية العملاء في البنك الأهلي الكويتي علي بودحمد في مقابلة عبر برنامج «صباح الخير يا كويت»، وقدم نبذة عن أبرز أهداف حملة لنكن على دراية، مع التركيز بشكل أساسى على توعية المشاهدين حول الغرفة المركزية وسبل حماية أنفسهم من عمليات الاحتيال المالي والمصرفي، وأهمية عدم مشاركة بياناتهم الشخصية مع أي جهة خرى، والحفاظ على سرية بياناتهم، واعتماد أعلى معايير الأمان عند اختيار كلمات السر وغيرها.

وقدمت الحلقة تعريفاً بأبرز أهداف حملة لنكن على دراية التي تشمل توفير المعرفة الكافية حول أهمية الاستفادة من الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المتقدمة بشكل آمن، وسبل مواجهة الاحتيال المالي وأبرز أساليب الادخار والاستثمار وغيرها من المواضيع.

وتمت دعوة المشاهدين إلى عدم الضغط على أي روابط مشبوهة، وعدم استخدام أي موقع غير موثوق، والاعتماد على موقع وتطبيقات الشركات المعتمدة عند إجراء أي

تصميم موقع الكترونية

موقع احترافية
بريد الكتروني
دعم فني



كور لايف بطلًا «بوبا بادل كأس السوبر 2025» في وجهة البحر الأحمر



جانب من مباريات البطولة



تنويم فريق كور لايف بالمركز الأول

السياحي الحصري، ومستوى المنافسة العالمي، وبرامج العافية والصحة».

وأضافت أفندي أن اختيار وجهة البحر الأحمر يعكس توجه بوبا العربية نحو دمج الرياضة بالتجارب السياحية الراقية، مشيرة إلى أن البطولة تساهم في تعزيز الترويج للوجهات السياحية السعودية بعد استضافة النسخة السابقة في العلا، بما يعكس مكانة المملكة كوجهة للتجارب الرياضية والسياحية ويعزز نمو السياحة الداخلية.

ختام الموسم

تمثل بطولة بوبا بادل كأس السوبر الخاتمية للموسم الثاني من بطولة البادل التي نظمتها بوبا العربية في ٢٠٢٥، والتي شارك فيها أكثر من ١٦٠ لاعبًا من علامات الشركة من قطاعات متعددة، وهو ما يعكس ارتفاع الاهتمام برياضة البادل وانتشار ممارسة النشاط البدني داخل بيئات العمل المؤسسية.

وسجل الموسم الثاني حضورًا أوسع للمشاركات النسائية، مبيناً التزام البطولة بتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في الأنشطة الرياضية، كما تنوّعت خبرات اللاعبين بين المخضرمين والجدد، ما أضفي مزيجاً متوازناً من التنافس وروح الفريق.

آخر مستدام

تساهم بطولات البادل في تعزيز الروابط بين موظفي الشركات، وخلق بيئة تفاعلية تشجع على التعاون وبناء العلاقات المهنية خارج إطار العمل التقليدي، حيث يتّيّح تعدد القطاعات المشاركة فرصًا للتقارب والتّفاعل الإيجابي، بما يعزّز ثقافة العمل الجماعي والتعاون المثمر بين الموظفين.

وتواصل بوبا العربية من خلال هذه المبادرات دورها في دعم الرياضة المجتمعية، وتمكن الشركات من تبني برامج صحية تعزّز النشاط البدني والتوازن النفسي، مؤكدة التزامها بدمج الصحة والرياضة، وبيئات العمل الإيجابية ضمن إطار استراتيجي شامل، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ في تحسين جودة الحياة وتعزيز النشاط الرياضي داخل المجتمع.



مروة أفندي

تنظيم احترافي

وأشاد المشاركون بالمستوى العالمي للتنظيم والاحترافية في إدارة البطولة، مؤكدين أن الحدث وفر فرصة لتعزيز روح الفريق والعمل الجماعي داخل الشركات، وأسهم في تطوير المهارات الرياضية ضمن بيئة تنافسية محفزة، إلى جانب بناء شبكات تواصل وعلاقات مهنية بين المشاركيّن من مختلف القطاعات.

سياحة رياضية

من جانبها، قالت مرورة أفندي، مدير إداري أول التسويق وتصميم تجربة العملاء في بوبا العربية: «جاءت بطولة بوبا بادل كأس السوبر ٢٠٢٥ كتجربة خاتمية مميزة تجمع نخبة الأبطال في بيئه استثنائية، وتتميز عن باقي بطولات الموسم بطبيعتها.

في تجربة رياضية فاخرة جمعت بين التنافس والتميز، اختتمت شركة بوبا العربية للتأهيل التعاوني بطولة بوبا بادل كأس السوبر ٢٠٢٥، بتتويج فريق كور لايف لخدمات الصحة واللياقة البدنية بالمركز الأول، خلال منافسات قوية أقيمت في منتجع سيسكس سينسز الكثبان الجنوبية (Six Senses Southern Dunes) التابع لشركة البحر الأحمر الدولية، في الفترة من ١١ إلى ١٣ ديسمبر.

وجمعت البطولة نخبة الفرق المتأهلة من الموسم الثاني لبطولة بوبا بادل في المناطق الثلاث (الغربيّة، والوسطيّة، والشرقيّة)، بما في ذلك فرق هالبيرتون لخدمات الطاقة، وهيئة المحظوظ المحلي والمشتريات الحكومية، وكور لايف، إلى جانب مشاركة شركة البحر الأحمر الدولية كمنافس إضافي.

تتويج الأبطال

توج فريق كور لايف بالمركز الأول بعد أداء استثنائي تميز بالانسجام العالي بين اللاعبين والقدرة على إدارة المباريات بمهارة فائقة، فيما حل فريق هالبيرتون في المركز الثاني بعد سلسلة مواجهات قوية أظهر خلالها اللاعبون روحًا تنافسية ومهارة عالية، بينما جاء فريق البحر الأحمر الدولية في المركز الثالث بعد مباريات اتسمت بالتركيز والانضباط التكتيكي.

و碧رت الفرق الفائزة بقدرها على التواصل الفعال بين اللاعبين، وفهم مجريات المباريات، وتعديل استراتيجيات اللعب في الوقت المناسب، ما يعكس التطور الملحوظ لرياضة البادل داخل بيئات العمل المؤسسية.

جوائز فاخرة

حصلت الفرق الفائزة على كُوْوس وميداليات، بالإضافة إلى تجربة إقامة فاخرة في واحدة من أبرز الوجهات السياحية في المملكة، تضمنت برنامجًا متكاملًا يجمع بين التميز الرياضي، ونمط الحياة الرّاقي، وتجارب العافية المصممة خصيصاً للأبطال، والتي شملت جلسات لياقة وتأمل تحت النجوم، وتمارين بدنية وذهنية، وأنشطة استثنائية، إلى جانب فعاليات اجتماعية راقية عزّزت التواصل وبناء العلاقات المهنية في بيئه طبيعية استثنائية.

في إطار دعمه لحملة «لنكن على دراية»

بيت التمويل الكويتي يحذر عملاء من أساليب الاحتيال بإستخدام الذكاء الاصطناعي

بإرسال تحذير عاجل حول عملية مشبوهة أو محاولة اختراق للحساب، مستغلين حالة القلق والخوف التي تصيب متابعي هذه الرسالة، لدفعه لتقديم معلومات حساسة مثل رموز التحقق وأرقام بطاقات حساباتهم المصرفية.

وأكد بيت التمويل الكويتي على أهمية زيادة الوعي بوسائل الاحتيال المختلفة، حتى لا يقع العملاء ضحية لهذه الوسائل، وأنه في كل الأحوال يجب أن ينتبه العملاء إلى أن أي طلب بمشاركة معلوماتهم المصرفية عبر الهاتف أو وسائل التواصل الاجتماعي، هو عملية احتيال تستهدف سرقة بياناتهم واحتراق حساباتهم المصرفية، ويجب لا يستجيبوا لها، وعليهم أن يتأكدوا من صحة المواقع الإلكترونية قبل إدخال أي بيانات.

وأوضح بيت التمويل الكويتي أنه يواصل تكشف جهوده تحت مظلة الحملة التوعوية المصرفية «لنكن على دراية»، لتقدم التوعية والنصائح والإرشادات لعملائه لتجنب الوقوع ضحية لعمليات التصيد والاحتيال الإلكتروني، وحمايةهم وتعزيز ثقافتهم المالية، وتمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة.

**لنك
على
درأة**

الحملة التوعوية المصرفية

استمراراً لجهود التوعوية في إطار حملة «لنكن على دراية»، التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت، يحذر بيت التمويل الكويتي من أساليب الاحتيال باستخدام الذكاء الاصطناعي.

وفي هذا السياق، أوضح بيت التمويل الكويتي في بيان صحفي أن هناك أنواعاً جديدة ومبتكرة من أساليب الاحتيال التي تعتمد على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتقليل أصوات أشخاص حقيقيين بدقة عالية، ثم التواصل مع معارف أصحاب هذا الصوت من خلال مكالمة هاتفية أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي وإقناعهم بتحويل أموال بشكل عاجل، ودعا بيت التمويل الكويتي عملاءه للتوكيل أقصى درجات الحيطة والحذر وعدم الإستجابة لأي طلبات تحويل أموال قبل التحقق.

المباشر من هوية الشخص الذي يطلب هذه الأموال. ويستهدف بيت التمويل الكويتي توعية عملائه بأن المحتالين يبتلون بآساليباً جديدة للاحتيال، وعادة ما يستخدمون آساليباً نفسية مدروسة، ومنها أن يقوموا

استبيان «الاقتصادية»

ديسمبر 2025

حتى ثلث بورصات. التساؤل في استبيان الشهر مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنوع وتعدد الفرص بقاعدة أشمل، وبنافسية بناءة تتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي.

مزيد من الشركات العالمية والإقليمية والخليجية. الأفق واسعة ومفتوحة، قد تكون بورصة عقارية أو إسلامية، من باب تحقيق التنوع والتميز وترسيخ أركان مشروع الكويت مركز مالي عالمي، خصوصاً وأن الطفرات المتوقعة تستوعب

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبذر التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملاً للجهود، ووجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة. ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش، وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للعلن، نطرح في استبيان ديسمبر 2025 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات وهو ملف تأسيس بورصة جديدة. تأسيس بورصة إضافية بفكر ونهج جديد، مشروع يوسع من المنافسة ويساهم في جذب

السؤال

هل تؤيد قيام الحكومة بمبادرة تأسيس بورصة جديدة تعزز التنوع والجاذبية والتنافسية وترسخ حلم وطموح الكويت مركز مالي؟

نعم

لا

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكترونية:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



توقيع عقد تنفيذ مشروع ميناء مبارك الكبير مع شركة الصين للاتصالات والإنشاءات



التوقيع يمثل علامة فارقة للتعاون بين الكويت والصين، والمشاركة في بناءمبادرة الحزام والطريق سيما مع تزامنه مع الذكرى الثانية لتولي أمير دولة الكويت مشعل الأحمد الجابر الصباح مقايد الحكم.

وبين نائب رئيس شركة الصين للاتصالات والإنشاءات المحدودة تشن تشوونغ أن عقد الهندسة والتوريد والبناء لمشروع ميناء مبارك الكبير يعد أول إنجاز محوري في تنفيذ الاستراتيجية المشتركة التي وضعها قيادات البلدين معاً بقيادة المشرف بدقه عالمية والالتزام بأشد المعايير الدولية صرامة وتنفيذ أعماله بعناية متناهية. وحضر الحفل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية فهد يوسف سعود الصباح ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء شريدة عبد الله المعوشرجي ورئيس ديوان رئيس مجلس الوزراء عبد العزيز دخيل الدخيل والوزراء وكبار المسؤولين في الدولة.

محورية في دعم مستهدفات رؤية الكويت 2035 ويسهم في تنمية القاعدة الاقتصادية وتعزيز مصادر الدخل الوطني واستحداث فرص عمل نوعية وتنمية القدرات الوطنية في القطاعات اللوجستية والتجارية والخدمة المرتبطة به. من ناحيتها ألقى وزير الأشغال العامة نورة محمد المشعان كلمة بهذه المناسبة ذكرت فيها أن مراسم توقيع العقد تمثل باكورة للتعاون البناء وترجمة للاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين حكومتي البلدين الصديقين. وبينت أن المشروع يشكل صرحاً اقتصادياً ومركزاً خدمياً ولوجيستياً يسهم في تطوير البنية التحتية للنقل البحري وتعزيز الطاقة التشغيلية والقدرة الاستيعابية لشبكة الموانئ الوطنية. من جانبه قال القائم بالأعمال بالإذابة بسفارة جمهورية الصين الشعبية لدى دولة الكويت ليو شيانج إن ذلك

شهد رئيس مجلس الوزراء أحمد عبد الله الأحمد الصباح، الاثنين، حفل توقيع عقد الهندسة والتوريدات والبناء للمشروع ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان. ووقع العقد عن الجانب الكويتي وزير الأشغال العامة نورة محمد المشعان، فيما وقعه عن الجانب الصيني نائب رئيس شركة الصين للاتصالات والإنشاءات المحدودة تشونج، وفق وكالة الأنباء الكويتية، الاثنين.

وأكَدَ رئيس مجلس الوزراء كلمة خلال الحفل على عمق العلاقات الكويتية - الصينية القائمة على رصيد تاريخي راسخ من الثقة السياسية والاحترام المتبادل وتلاقي المصالح المشتركة.

وكشف أن تلك العلاقات المبنية على رؤية قيادية حكيمة في كلا البلدين الصديقين وإرادة سياسية مشتركة لتعزيز التعاون البناء على مختلف الأصعدة والارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى شراكة استراتيجية متقدمة توج مسارها اليوم بمراسم توقيع عقد الهندسة والتوريدات والبناء لاستكمال تنفيذ مشروع ميناء مبارك الكبير.

وتَابَعَ رئيس مجلس الوزراء بأن هذه المناسبة تتزامن مع الذكرى الثانية لتولي أمير الكويت مشعل الأحمد الجابر الصباح مقايد الحكم في البلاد بما يجسد ما تحمله هذه المرحلة من رؤية قيادية وعزيم متواصل على تحويل التوجيهات إلى منجزات تنمية نوعية.

وأضاف أن مشروع ميناء مبارك الكبير بوصفه ميناء محورياً يعد أحد المرتكزات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية في دولة الكويت ويعزز دور البلد في حركة التجارة الإقليمية والدولية. ويُسْتَهْدِف تحقيق التكامل اللوجستي مع دول المنطقة وتعزيز الرابط بين الموانئ والمراكز الإقليمية وسلسل الإمداد العالمية بما يسهم في دعم التجارة الбинية وتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي.

وقال رئيس مجلس الوزراء إن المشروع يشكل ركيزة

الذهب يخطى مستوى قياسية مدفوعاً بتوقعات خفض الفائدة



إلى أن انخفاض الفائدة يدفع الطلب على الأصول الحقيقية مثل الذهب والفضة. متوقعاً وصول النحاس إلى مستوى قياسي، ما يشير إلى رغبة المستثمرين في الاحتفاظ باستثماراتهم في السلع الأساسية بشكل عام، ويرجع ذلك على الأرجح إلى توقعات استمرار ارتفاع التضخم لفترة أطول. وصرح ستيفن ميران، عضو الاحتياطي الفيدرالي، أنه من الضروري خفض الفائدة إثر تراجع التضخم، فضلاً عن حاجة السياسة النقدية إلى تعويض المخاطر التي تواجه سوق العمل.

هذا العام، مسجلة أكبر ارتفاع سنوي لها منذ عام 1979، مدفوعة بعمليات شراء قوية من قبل البنوك المركزية، وتدهورات الملاذ الآمن، وتراجع الفائدة. وقفز سعر الفضة الفوري بنسبة 3.1% إلى 69.18 دولار بعد تسجيل مستوى قياسي جديد بلغ 69.44 دولار في وقت سابق من الجلسة. وارتفع سعر الذهب الفوري بنسبة 2% ليسجل 4426.66 دولاراً للأوقية بحلول الساعة 13:13 بتوقيت غرينتش. وارتفعت العقود الآجلة للذهب الأميركي تسليم فبراير بنسبة 1.5% إلى 4451.60 دولار للأوقية. وزادت أسعار المعادن النفيسة بنسبة 68% تقريباً

تخطى سعر الذهب حاجز 4400 دولار أمريكي للأوقية لأول مرة، الاثنين، مدفوعاً بتوقعات خفض أسعار الفائدة الأمريكية واستمرار الطلب على أصول الملاذ الآمن، وحدت الفضة حذوها، مسجلة مستوى قياسياً جديداً.

وارتفع سعر الذهب الفوري بنسبة 2% ليسجل 4426.66 دولاراً للأوقية بحلول الساعة 13:13 بتوقيت غرينتش. وارتفعت العقود الآجلة للذهب الأميركي تسليم فبراير بنسبة 1.5% إلى 4451.60 دولار للأوقية. وزادت أسعار المعادن النفيسة بنسبة 68% تقريباً

نوعات عام 2026..

هل يستطيع الذكاء الاصطناعي دفع الأسواق نحو التحرر من الديون وعدم اليقين؟



لذا، أعتقد أنه لتحقيق النجاح في عام 2026، يُنصح المستثمرون ببناء محفظة استثمارية واضحة ومتعددة تُركز على الأصول: من المتوقع أن ترتفع أسعار الأسهم العالمية بنسبة 18% تقريباً بحلول نهاية عام 2026. وتشمل العوامل الرئيسية المحفزة لذلك قطاعات التكنولوجيا والرعاية الصحية والمرافق والبنوك الأمريكية، إلى جانب الفرص المتاحة في أوروبا واليابان والصين. يُشجع المستثمرون على الاستثمار في الأسهم، مع إعادة تخصيص 30%-10% من محافظهم الاستثمارية بشكل استراتيجي لقطاعات النمو الهيكلي، مثل الذكاء الاصطناعي، والطاقة والموارد، وطول العمر.

السلع: من المتوقع أن تلعب السلع دوراً أكثر بروزاً، مدفوعة باختلالات العرض والطلب، والمخاطر الجيوسياسية، والتحول العالمي في مجال الطاقة. لا يزال الذهب أصلاً آمناً قيئماً، بينما توفر الفضة والنحاس والألمونيوم والسلع الزراعية فرصة استثمارية محددة.

الدخل الثابت: تُوفر السندات عالية الجودة، وخاصة السندات الحكومية متوسطة الأجل وسندات الشركات ذات التصنيف الاستثماري، تنويعاً وعوائد جذابة عادة في ظل الظروف الصعبة. ينبعى على المستثمرين أيضاً النظر في استراتيجيات تنويع الدخل الثابت، واختيار الإقراض المباشر (الذي يُركز على الشركات الأكبر حجماً والأقل تأثراً بالدورات الاقتصادية)، وتوزيع أرباح الأسهم. وهنا، تُعد إدارة مخاطر العملات المسعرة بها هذه الاستثمارات أمراً بالغ الأهمية.

البدائل والتحوط: يمكن للبدائل مثل صناديق التحوط، والأصول الخاصة، والعقارات غير التجارية، وشركات البنية التحتية أن تُعزز التنويع والعوائد المُعدلة حسب المخاطر، مع التوصية بتخصيص ما بين 20% و40% من رأس المال للاستثمار فيها.

تشمل استراتيجيات التحوط من مخاطر السوق الحفاظ على سيولة كافية (نقداً لمدة تصل من ثلاثة إلى خمس سنوات)، والاحتفاظ بسندات عالية الجودة، وتخصيص نسبة بسيطة (تصل إلى 5% أو 7%) للذهب، خاصة وأن الذهب ارتفع بأكثر من 60% هذا العام ولا يتوقع أن يرتفع بنفس التيرة العام المقبل، إلا إذا شهدنا تفاقماً في المخاطر الجيوسياسية العالمية وتباطؤ اقتصادياً في عام 2026.

السبعين تحدياً اقتصادياً كلّياً كبيراً، ومن المتوقع أن يصل إلى 137% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030. تواجه الحكومات خيارات صعبة: إما ضبط أوضاع المالية العامة الذي سيتمثل تحدياً سياسياً، أو «القمع المالي» من خلال أسعار فائدة منخفضة بشكل مصطنع لإدارة تكاليف الاقتراض، و«فرض ضرائب» غير مباشرة على المدخرين. لذلك، قد تُرى القمع المالي أكثر شيوعاً، مما يؤدي إلى زيادة تقلبات أسعار الصرف الأجنبي مع امتصاص العملات لمزيد من التعديل.

التعامل مع المخاطر المحتملة:

ارتفاع الديون: يُمثل الدين الحكومي في اقتصادات مجموعة السبع تحدياً اقتصادياً كلّياً كبيراً، ومن المتوقع أن يصل إلى ما فوق 135% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030. تواجه الحكومات خيارات صعبة: إما ضبط أوضاع المالية العامة الذي سيتمثل تحدياً سياسياً، أو «القمع المالي» من خلال أسعار فائدة منخفضة بشكل مصطنع لإدارة تكاليف الاقتراض، مما يؤدي إلى «فرض ضرائب» غير مباشرة على المدخرين. لذلك، قد تُرى القمع المالي أكثر شيوعاً، مما يؤدي إلى زيادة تقلبات أسعار الصرف الأجنبي مع امتصاص العملات لمزيد من التعديل.

التضخم:

عوده التضخم أو استمراره، ربما نتيجة لتأثيرات ثانوية كرفع الشركات للأسعار أو التضخم المدفوع بالأرباح، أعتقد أن هذا لا يزال يُشكل خطراً رئيسياً. قد يُعيق هذا العوائد طويلة الأجل مرتفعة ويدع من قدرة البنوك المركزية على الاستجابة للمخاطر الأخرى.

التوترات الجيوسياسية:

لا تزال المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين، والتوترات التجارية، وعدم الاستقرار السياسي العالمي (مثل الحرب بين روسيا وأوكرانيا، وصراعات الشرق الأوسط) تُشكّل مخاطر، ما قد يُغذي تقلبات السوق، ونتيجة لذلك، اللجوء إلى أصول الملاذ الآمن مثل الذهب. خيبة أمل الذكاء الاصطناعي: من المخاطر الحاسمة إذا خَبَّ التقديم أو تبني الذكاء الاصطناعي للأعمال، ما يؤدي إلى الإفراط في الاستثمار، واحتلاقات، مما قد يؤدي إلى تصريحات في السوق.

بناء محفظة استثمارية قوية لعام 2026:

انتهى عام 2025 بمزيج ديناميكي من الابتكار والتحولات السياسية ومفاجآت السوق، ممهداً الطريق لعام 2026 المحوري. وبينما نتطلع إلى المستقبل، يلوح في الأفق سؤال محوري: هل تستطيع قوى الذكاء الاصطناعي والإبتكار القوية، إلى جانب الإنفاق المالي وتيسير السياسة النقدية، دفع الاقتصادات والأسواق العالمية نحو «التحرر من الديون» - متبرّرة من جاذبية الديون المتزايدة وعدم اليقين الجيوسياسي والتضخم المستمر؟

الذكاء الاصطناعي والإبتكار.. محرك النمو

يُعد الذكاء الاصطناعي بلا شك جواهر توقعات عام 2026، وقد يستمر بكونه المحرك الرئيسي لنمو السوق. وقد عزز الإنفاق الرأسمالي القوي المرتبط بالذكاء الاصطناعي أداء السوق بشكل ملحوظ هذا العام، حيث شهد مؤشر ناسداك المركب ومؤشرات أشباه المؤشرات مكاسب كبيرة في السنوات الأخيرة.

ومن المتوقع أن يواصل هذا الاستثمار، على الرغم من انخفاضه التاريخي مقارنة بطرفية البنية التحتية السابقة، مساره التصاعدي، متجاوزاً مجرد روبوتات الدردشة ليشمل الذكاء الاصطناعي الوكيل (AI Agent) وهي أنظمة برمجية تستخدم الذكاء الاصطناعي لتحقيق الأهداف وإنجاز المهام نيابة عن المستخدمين. يُظهرن مهارات التفكير والخطيط والذاكرة، ويتمتعون بمستوى من الاستقلالية لاتخاذ القرارات والتعلم والتكيّف. والذكاء الاصطناعي المادي (الروبوتات والمركبات ذاتية القيادة)، وفيديو الذكاء الاصطناعي.

الطاقة والموارد:

سيؤدي التبني السريع للذكاء الاصطناعي إلى زيادة الطلب على الكهرباء بشكل كبير، حيث من المتوقع أن تستهلك مراكز البيانات جزءاً كبيراً من كهرباء الولايات المتحدة بحلول عام 2035. وهذا يستلزم استثمارات كبيرة في الطاقة النظيفة، وتحديث الشبكة، والمواد الخام مثل النحاس، التي تواجه نقصاً في الإمدادات.

طول العمر:

مع إعادة التكنولوجيا تشكيل أسلوب حياتنا وعملنا، من المتوقع أن يشهد قطاع طول العمر -الذى يركز على مساعدة الناس على عيش حياة أطول وأكثر صحة- وصول إيراداته السنوية العالمية إلى 8 تريليونات دولار أمريكي بحلول عام 2030. وتشمل مجالات النمو الرئيسية أدوية السمنة، وأدوية الأورام، والأجهزة الطبية. تعتبر محاور النمو الهيكلي هذه محركات أساسية لعوائد سوق الأسهم، لذا قد يكون من الحكمة تخصيص ما بين 20% و30% من محافظ الأسهم لهذه المجالات.

خلفية اقتصادية مرتنة ولكن متفاوتة:

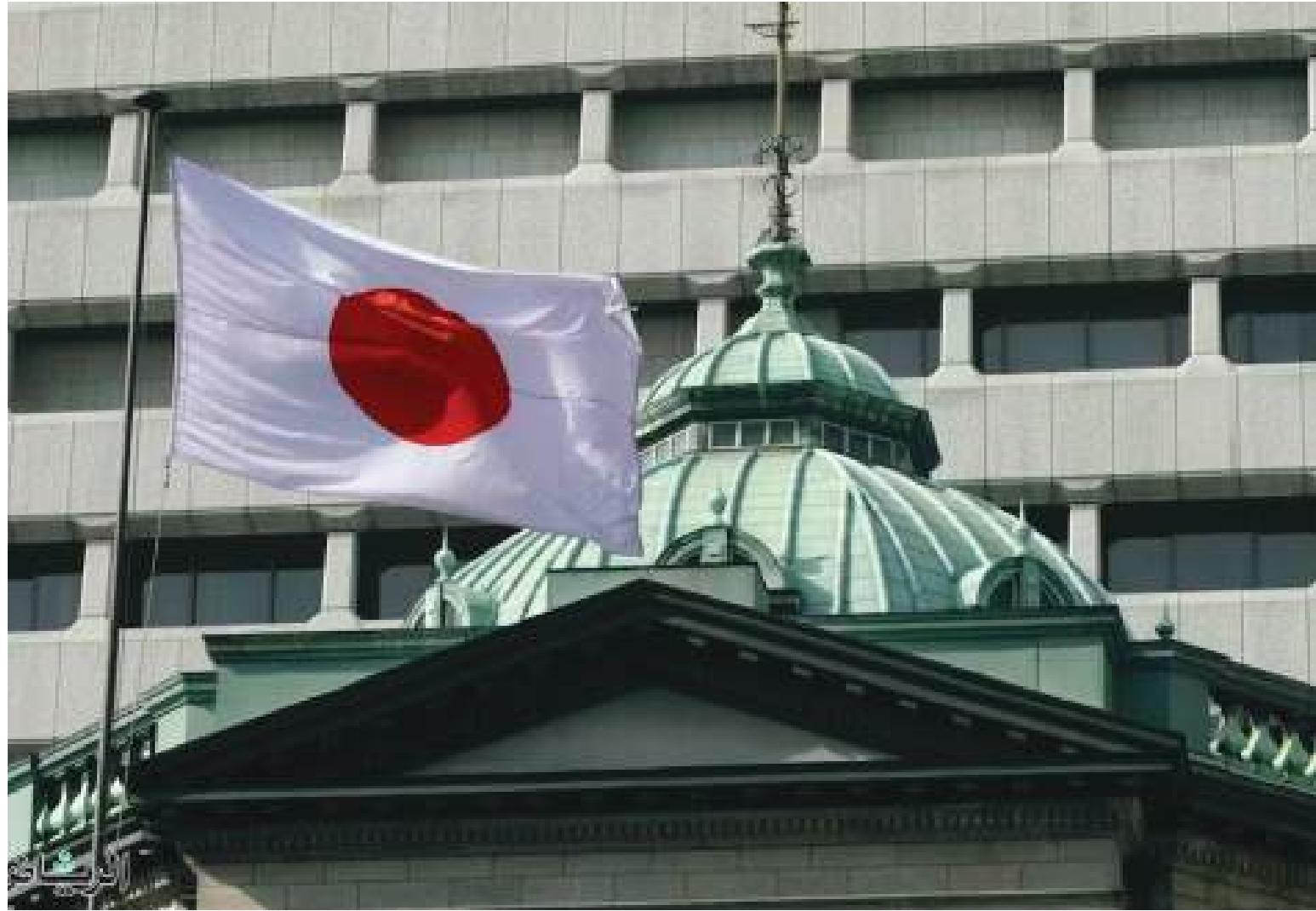
يُشير الوضع الاقتصادي العالمي لعام 2026 إلى دعمه للأصول بشكل عام، مع تسارع النمو خلال العام على الرغم من البداية غير المستقرة.

الولايات المتحدة: بعد فترة ضعف محتملة في بداية العام بسبب الضغوط المتعلقة بالرسوم الجمركية وتباطؤ التوظيف، من المتوقع أن يتسرّع الاقتصاد الأميركي في النصف الثاني. وسيعزى ذلك إلى تحسن معنويات الشركات، والتخفيفات الضريبية المستهدفة، وتحرير القبود، والنمو القوي للأجور، وسلامة الميزانيات العمومية للأسر. ومن المتوقع أن يبلغ التضخم ذروته في الربع الثاني، مع تطبيق الاحتياطي الفيدرالي تخفيضات إضافية في أسعار الفائدة. أوروبا: من المتوقع أن يتجاوز نمو منطقة اليورو 1%، مدعوماً بالتحفيز المالي الألماني واستثمارات البنية التحتية. ولا تزال معنويات المستهلكين حذرة، ولكن من المتوقع أن يقدم ارتفاع الدخل الحقيقي وسوق العمل القوي الدعم. من المتوقع أن ينخفض التضخم إلى ما دون هدف البنك المركزي الأوروبي البالغ 2%， ما يسمح باستقرار أسعار الفائدة.

إدارة المخاطر المحتملة:

ارتفاع الديون: يُمثل الدين الحكومي في اقتصادات مجموعة

بنك اليابان قد يرفع الفائدة 3 مرات لتصل إلى 1.5% قبل 2028



رجح ماكونتو ساكوري، العضو السابق في مجلس إدارة بنك اليابان المركزي، الاثنين، أن يرفع البنك أسعار الفائدة ثلاث مرات أخرى لتصل إلى 1.5% خلال الفترة المتبقية من ولاية المحافظ كازو أويدا، الذي تنتهي ولايته في أوائل عام 2028.

أضاف ساكوري أن أول رفع لسعر الفائدة لتصل إلى 1% قد يحدث في يونيو أو يوليو من العام المقبل، وذلك تبعاً لقوة الاقتصاد الأميركي، فضلاً عن تطورات الأجور والأسعار المحلية.

وأوضح في مقابلة صحفية أن رفع أسعار الفائدة لاحقاً قد يصبح أكثر صعوبة، إذ سيؤدي إلى تقرير تكاليف الاقتراض من مستويات تعتبر محاذة للاقتصاد (لا محفزة ولا مُكمشة)، وسيُثير انتقادات من فريق رئيسة الوزراء المنحازة للسياسات التوسيعة والتحفيز الاقتصادي، سنای تاكايشي.

قال ساكوري، الذي لا يزال على اتصال وثيق بصناعة السياسة الحالين: «لن يُصرح بنك اليابان بذلك علينا، لكنه على الأرجح يرى أن 1.75% هو المستوى المحايد المُقدر لسعر الفائدة، وسيكون رفع سعر الفائدة إلى 1.5% أقل من وضع الحياد، لكنه في نفس الوقت سيتيح مساحة معقولة لخفض أسعار الفائدة إذا لزم الأمر».

الصين ثبتت أسعار الفائدة للشهر السابع على التوالي

الصينيون، خلال مؤتمر العمل الاقتصادي المركزي السنوي الذي عقد هذا الشهر، بالحفاظ على سياسة مالية «استباقية» خلال العام المقبل، تهدف إلى تحفيز كل من الاستهلاك والاستثمار لاحفاظ على نمو اقتصادي مرتفع، يتوقع المحاللون أن تستهدفه بكين بنحو 5%.

وشهد الاقتصاد الصيني ركوداً في نوفمبر، حيث تباطأ نمو الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة نتيجة لتأثير أزمة العقارات المستمرة على ثقة المستهلكين والشركات. كما ارتفعت القروض المصرفية الجديدة بوتيرة أقل من المتوقع، مما تأثر بالبطء الحاد في اقتراض متأخر بالبطء الحاد في اقتراض

و قال بنك «باركليز» إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الصينية أكدت مجدداً على أن استقرار النمو ورفع الأسعار بشكل معقول من أولويات السياسة النقدية، مضيفة ضرورة استخدام أدوات السياسة المختلفة «بمرونة وكفاءة» مثل نسبة الاحتياطي الإلزامي وتخفيضات أسعار الفائدة.

ولا يزال يتوقع البنك خفض سعر الفائدة بمقدار 10 نقاط أساس، وإن كان باحتمالية أقل، وخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي بمقدار 50 نقطة أساس في الرابع الأول من عام 2026 لتسهيل إصدار السندات الحكومية في وقت مبكر.

أبقت الصين على أسعار الفائدة الأساسية على القروض (LPR) دون تغيير للشهر السابع على التوالي في ديسمبر، الاثنين، بما يتماشى مع توقعات السوق، وفقاً لما نقلته «رويترز».

تم ثبيت سعر الفائدة الأساسي على القروض لمدة عام واحد عند 3.00%， بينما بقي سعر الفائدة الأساسي على القروض لمدة خمس سنوات دون تغيير عند 3.50%.

وفي استطلاع أجرته «رويترز» الأسبوع الماضي وشمل 25 مشاركاً في السوق، توقع جميع المشاركين عدم حدوث أي تغيير في أي من المعدلين.

ويشير ثبات أسعار الفائدة إلى أن الحكومة الصينية ليست في عجلة من أمرها لتقديم إجراءات تيسير نقدية جديدة، حيث يبدو أن ثاني أكبر اقتصاد في العالم يسير على الطريق الصحيح لتحقيق مستهدف بكين للنمو لهذا العام.

علاوة على ذلك، قال بعض مراقبي السوق إن اعتماد البنك المركزي لتعديلات السياسة «العاشرة للدورات الاقتصادية»، والتي تهدف إلى تخفيض تأثير الدورات الاقتصادية، وانخفاض هوماش الربح إلى مستويات قياسية لدى المقرضين، قد يمنح صناع السياسات مجالاً لتأجيل التحفيز حتى العام المقبل.

في سياق متصل، تعهد القيادة

سندات منطقة اليورو توسع مكاسبها قبل نهاية العام بعد ثبات أسعار الفائدة



ارتفعت عوائد سندات حكومات منطقة اليورو في وقت مبكر من يوم الاثنين، موسعة المكاسب الذي سجلتها الأسبوع الماضي بعد أن أبقى البنك المركزي الأوروبي على سياسة نقدية مستقرة، وأشار إلى أن خفض الفائدة الإضافي غير محتمل خلال العام المقبل على الأقل.

أنهت عوائد سندات «بوند» الألمانية لأجل عشر سنوات الأسبوع الماضي عند أعلى مستوىاتها منذ متصف مارس آذار، بعد ارتفاعها بقدر 3 نقاط أساس إضافية، ليصل الإجمالي خلال هذا الشهر إلى 20 نقطة أساس، ما يعكس الاتجاه الأوسع في سوق الدخل الثابت العالمي.

ارتفعت عوائد سندات «بوند» العشرية، التي تعد مرجعاً لبقاء منطقة اليورو، بمقدار 1.6 نقطة أساس لتصل إلى 2.91% في التعاملات المبكرة.

أما عوائد سندات «شاتر» لأجل سنتين، الأكثر حساسية للتغيرات في الفائدة التالية قد تكون خفضاً أو رفعاً للفائدة».

البيتكوين ترتفع طفيفاً وسط رهانات خفض الفائدة الأمريكية



ارتفع سعر البيتكوين بشكل طفيف يوم الاثنين، ليحافظ على استقراره قرب مستوى 89,000 دولار أمريكي بعد خسارة أسبوعية، حيث أظهرت الأسواق الأوسع تحسناً في معنويات المستثمرين تجاه المخاطرة وسط توقعات قوية بخفض أسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي في عام 2026.

بلغ سعر تداول أكبر عملة مشفرة في العالم 89,089.92 دولار أمريكي في تمام الساعة 2:25 صباحاً بتوقيت شرق الولايات المتحدة (7:25 صباحاً بتوقيت غرينتش).

وكان قد انخفض سعر البيتكوين بنسبة 2% الأسبوع الماضي، وظل ضمن نطاق ضيق وسط سيولة منخفضة.

وتواجه البيتكوين صعوبة في استعادة زخمها. إذ تشهد صعوبة في تجاوز مستوى 90,000 دولار أمريكي النفسي المهم، إذ أشار المتداولون إلى انخفاض الطلب من المؤسسات المالية واتباعهم نهجاً حذراً قبل موسم عطلات نهاية العام. تحسنت معنويات المستثمرين تجاه المخاطرة في أسواق أخرى. ارتفعت أسعار الذهب إلى مستويات قياسية جديدة يوم الاثنين، مدفوعة بالطلب القوي وسط تزايد التوقعات بأن يخفض الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة العام المقبل بعد انخفاض معدل التضخم عن المتوقع.

وارتفعت أسواق الأسهم العالمية، إذ افتتحت الأسهم الآسيوية على ارتفاع بالتزامن مع العقود الآجلة الأمريكية، إذ توقع المستثمرون تحسن السيولة واحتمالية انتعاش السوق بنهاية العام.

الخزانة الأمريكية تحصل 235 مليار دولار من الرسوم الجمركية منذ يناير



ذكرت إدارة ترامب سابقاً، وكانت هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية قد أفادت الأسبوع الماضي بأن إيرادات الجمارك التي تم تحصيلها بين 15 ديسمبر 2023 و 20 يناير 2024 تنصيب ترامب في 2023 بلغت ما يزيد قليلاً عن 200 مليون دولار.

ومع ذلك، يظل المجموع أقل من التوقعات؛ حيث كان وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسنت قد توقع في يونيو الماضي الوصول إلى 300 مليار دولار بحلول نهاية العام.

وقامت المحكمة العليا الأمريكية حالياً بمراجعة قانونية الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب.

ذكر البيت الأبيض بأن الخزانة الأمريكية قامت بتحصيل 235 مليار دولار من الرسوم الجمركية منذ بداية العام الجاري.

و جاء هذا الادعاء من البيت الأبيض خلال بث مباشر بمناسبة عيد الميلاد على قناته الرسمية في يوتيوب، حيث عرضت قائمة بـ «انتصارات ماغا 2024».

وسلط البيت الأبيض الضوء على نجاحات مفترضة أخرى لإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، مثل سياسة الهجرة ومكافحة أزمة الفتنائيل، وفق وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ).

وتعد قيمة إيرادات الجمارك المعلنة في البث المباشر أعلى قليلاً من المبلغ الذي

«غولدمان ساكس» يتوقع نمو الاقتصاد العالمي 2.8% في 2026 متداولاً التوقعات



أكد أن ضعف سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة أفل بكثير من تلك المسجلة في عام 2019 قبل الجائحة.

وأوضح البنك أن هذا الضعف يعود جزئياً إلى التراجع الحاد في الهجرة، وما ترج عنه من تباطؤ في نمو القوى العاملة، خاصة في الولايات المتحدة.

أما تأثير الذكاء الاصطناعي على التوظيف والإنتاجية، فلا يزال محسوباً حتى الآن إلى حد كبير في قطاع التكنولوجيا، مع توقع أن تظهر المكاسب الإنتاجية الكبرى بعد عدة سنوات، وفقاً لتقديرات غولدمان ساكس.

ورغم ذلك، لا تزال أسواق العمل تعاني حالياً من ضعف ملحوظ، حسب ما ذكر البنك، حيث تراجع نمو الوظائف في الاقتصادات

الاقتصادية

جريدة النخبة ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

50300624 ☎

Instagram: @aleqtisadyahkw

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

Twitter: @aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com



موديز: توقع استمرار ارتفاع الطلب على النفط في 2026

رجحت أن يتراوح متوسط الأسعار بين 60 و65 دولاراً الخام ببرنت

مظلة دعم ائتمانية كبيرة مع التوقعات بمزيد من المعروض من الوحدات السكنية. وتوقعت «موديز» توقعات أن تستقر الأوضاع الائتمانية للشركات غير المالية في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا خلال عام 2026.

كما رجحت أن تسجل الشركات الأوروبية نمواً تدريجياً العام المقبل على الرغم من استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات التجارية وأن تأثير الرسوم الجمركية الأمريكية على شركات المنطقة سيبقى محدوداً. وأشارت «موديز» إلى أن الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي ستستفيد من الطلب القوي، وتراجع أسعار الفائدة الداعمة للاستهلاك، والسياسات الاقتصادية الملائمة، إلى جانب استمرار الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية والتكنولوجيا.

وأوضح أنه رغم أن أسعار النفط تبقى منخفضة نسبياً، إلا أنها ستظل داعمة لبرامج الاستثمار والتنوع الاقتصادي في المنطقة، مشيراً إلى أن صناديق الثروة السيادية مثل صندوق الاستثمار العام السعودي، ستواصل الاستثمار بقوة في منطقة الخليج، الاقتصادي مع الاستفادة من استقرار الإيرادات التˣفطية عند المستويات الحالية.

أفاد أن التوجه السابق بالإضافة إلى الاستهلاك المحلي القوي يشكلان محركين رئيسيين في التنوع الاقتصادي في قطاعات غير نفعية مثل العقارات والسياحة واللوجستيات والتقنية، مما يعزز التنوع الاقتصادي ويخلق فرصاً جديدة في المنطقة. وذكر أن قطاع العقارات في الإمارات مدعم بطلب متزايد وأطر تنظيمية متطرفة، ونماذج أعمال المطورين أصبحت أكثر مرنة مع التحولات في النشاط الاقتصادي، ما يوفر

مليون برميل يومياً خلال العام المقبل، وتركيز المنتجين المحليين والعالميين على زيادة إنتاجهم، مما يعزز الضغوط على الأسعار. وذكر أن أسعار النفط المنخفضة سيكون لها تأثير محدود على تصنيفات شركات النفط الوطنية المصنفة في منطقة الخليج، حيث تتمتع بتكليف تشغيل منخفضة جداً ومستوى بين منخفض أياضاً، مما يمنها مرونة كبيرة في مواجهة انخفاض الأسعار. وإذا انخفضت الأسعار عن المستويات الحالية أو استمرت لفترة أطول، قد تتجه هذه الشركات إلى تمويل توزيعات الأرباح والاستثمارات عبر الدين أو تعديل نسبة التوزيع. وتابع: «الشركات الكبرى مثل أرامكو السعودية لديها قدرة على الحفاظ على توزيعات الأرباح وامتصاص أثر الأسعار الحالية دون تأثير على جودتها الائتمانية، وهذا أمر مهم في استقرار القطاعات الأخرى».

توقع نائب رئيس مساعد ومحلل مجموعة التمويل المؤسسي لدى «موديز» عزيز السامرائي، استمرار نمو الطلب على النفط في عام 2025 ، موضحاً أن السيناريو الأساسي الذي تفترضه الوكالة لأسعار النفط في عام 2026 هو أن تبقى منخفضة نسبياً، وهي المستويات التي تستخدمها المؤسسة لتقييم الأثر الناجع على التصنيفات الائتمانية. وتقدر موديز أن يتراوح متوسط سعر خام برينت بين 60 و65 دولاراً للبرميل خلال العام المقبل، مع انخفاض أكبر في الرابع الأول من العام الجديد قبل أن يستقر ويعود الصعود نهاية العام.

وأشار إلى توقعات نمو المعروض بوتيرة أسرع ما سيؤدي إلى تراكم المخزون مما يضغط على الأسعار. وأضاف أن محركات النمو في المعروض تتمثل في إلغاء القيود من قبل منظمة «أوبك»+ وزيادة الإنتاج العالمي بمقدار 1.5%

